جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان

دور البنوك التجارية في تمويل الإستثمارات السياحية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

من إعداد الطالب:

- موساوي مهدي

تحت إشراف الأستاذ:

- دبوش عبد القادر

السنة الجامعية 2017-2018

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع وساعدنا على تجاوز الصعوبات ونخص بالذكر الأستاذ المشرف «دبوش عبد القادر» ،

ولا يفوتنا أن نشكر موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR على حسن الإستقبال وإفادتنا بكل ما نحتاجه من معلومات ووثائق.

دون أن ننسى كل الأساتذة وخاصة أساتذة قسم علوم التسيير.

ولا يسعنا في النهاية إلا أن ندعو الله عز وجل أن يعود علينا بالخير ويوفقنا لما يحبه ويرضاه في الدنيا والآخرة.

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى من كانت سندي في السراء والضراء، إلى من إجتهدت وحرصت على نشأتي وتربيتي، إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها، إلى من يعجز اللسان عن الثناء عليها والقلم عن وصف فضلها، إلى التي الجنة تحت قدميها

أمي العزيزة

إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة، إلى من تكبد من أجلي مصاعب الحياة، إلى من علمني أن الحياة صبر وعطاء

أبي العزيز

إلى من كانو سندا لي في القوة

إخوتي

إلى جميع أحبابي وأصدقائي وزملائي وكل من ساعدني

وأخص بالذكر JACOB

موساوي مهدي

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ - ج
الفصل الاول: الاطار النظري للبنوك التجارية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**3**
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتطوروها	**3**
المطلب الثاني: تعريف وأنواع البنوك التجارية	**4**
المطلب الثالث:خصائص وأهداف البنوك التجارية	**8**
المبحث الثاني :موارد وإستخدمات ووظائف البنوك التجارية	**11**
المطلب الأول : موارد البنوك التجارية	**12**
المطلب الثاني: إستخدمات البنوك التجارية	**15**
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	**19**
المبحث الثالث: ماهية الإئتمان المصرفي	**24**
المطلب الأول: مفهوم الائتمان وأنواعه	**24**
المطلب الثاني : أسس وخطوات منح الإئتمان وأهميته	**28**
المطلب الثالث: وظائف الائتمان المصرفي وخصائصه	**33**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني: عموميات حول الإستثمار السياحي	
تمهيد	**38**
المبحث الأول:مدخل حول الإستثمار	**39**

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه	**39**
المطلب الثاني: أدوات الإستثمار ومحدداته	**47**
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار واهدافه	**49**
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الإستثمار السياحي	**54**
المطلب الاول: مفهوم الاستثمار السياحي واهميته	**54**
المطلب الثاني: خصائص وأهداف الإستثمار	**57**
المطلب الثالث: مجالات الاستثمار السياحي	**60**
المبحث الثالث: أليات تمويل البنوك التجارية للاستثمار السياحي	**63**
المطلب الاول: التمويل قصير الاجل	**63**
المطلب الثاني: التمويل متوسط الاجل	**65**
المطلب الثالث: التمويل طويل الاجل	**66**
خلاصة الفصل	**73**
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
تمهيد	**75**
المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**76**
المطلب الاول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**76**
المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**77**
المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	81
المبحث الثاني: عملية منح الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	**83**
المطلب الاول: تكوين ملف القرض الاستثماري	**83**
المطلب الثاني: شروط منح القرض الاستثماري	**84**
المطلب الثالث: دراسة وتحليل واقع ادارة العلاقة مع الزبائن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية . وكالة قالمة	**85**
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري	**87**
المطلب الاول: تقديم العميل والمؤسسة طالبة القرض	**87**
المطلب الثاني: القوائم المالية والوثائق المحاسبية	**88**
المطلب الثالث: المؤشرات المالية ونتائج الدراسة المطبقة	**94**

خلاصة الفصل	100
الخاتمة العامة	104-102
قائمة المراجع	113-106
الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
3 - 1	سداد القرض	88
3 - 2	الميزانية الافتتاحية	89
3 - 3	جدول الميزانية العمومية	90
3 - 4	الميزانية التقديرية	91
3 - 5	الاهتلاكات	93
3 - 6	الميزانية المالية	95
3 - 7	حساب رأس المال العامل	96
3 - 8	حساب الإحتياج في رأس المال العامل	96
3 - 9	حساب الخزينة الصافية	97
3 - 10	نسبة التمويل الدائم	98
3 - 11	نسبة التمويل الذاتي	98
3 - 12	نسبة المردودية المالية	98
3 - 13	نسبة المردودية الإقتصادية	99

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1 - 1	موارد وإستخدامات البنوك التجارية	**18**
1 - 2	وظائف البنوك التجارية	**23**
2 - 1	أنواع الإستثمار	**46**
2 - 2	أهداف الإستثمار	**54**
3 - 1	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	**77**
3 - 2	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية	**78**
3 - 3	تطور النتيجة الصافية خلال الخمس سنوات	**93**

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر البنوك التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين اولئك الذين لديهم اموال فائضة وبين اولئك الذين يحتاجون لتلك الاموال وعلى الرغم من ان البنوك التجارية لاتعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار الاانها تتسم بصفات معينة عن غيرها من الوسطاء في تمويل الاستثمار السياحي

ويعد تمويل الإستثمار لسياحي من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من دور فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، حيث تعمل مشاريع الاستثمار السياحي على تخفيض البطالة وتشغيل رؤوس الاموال وجلب العملة الصعبة .....الخ،لذلك فإن الإستثمار السياحي صناعة ذات أوجه متعددة ومتنوعة ومتداخلة تتخذ من الشراكة الفعالة، التي تضم جميع أفراد المجتمع والمؤسسات وشركات القطاع العام والخاص، محورا أساسيا لها، التي تتضافر وتعمل جميعا وفق هيكل محدد ينسجم مع الانضمة والتشريعات التي تصدرها الهيئات الادارية ذات الاختصاص في قطاع السياحة التي تشرف على هذا الاستثمار السياحي وفق خطة استراتيجية وطنية تتخذ من التخطيط الاستراتيجي والترويج للسياحة.

الأن تمويل هذه الاستثمارات السياحية يرتبط بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي الى تدهور البنوك، لهذا تعمل هذه الاخيرة على اجراء دراسات باستعمال العديد من الطرق من اجل التنبؤ بهذه المخاطر ومحاولة تفاديها والتقليل منها.

1 –إشكالية الدراسة:

و مما سبق نتوصل إلى طرح الإشكالية التالية

ما هو دور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات السياحية؟

وللتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم البنوك التجارية؟
- ما مفهوم الإستثمار السياحي؟
- ما هي آليات تمويل الإستثمارات السياحية من طرف البنوك التجارية؟

2 – فرضية الدراسة:

سعيا منا للإجابة عن الأسئلة المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- يتمثل البنك التجاري في المؤسسة التي تقبل ودائع وتمنح قروض.
- يتمثل الاستثمار السياحي في رأس المال المستثمر في قطاع السياحة.
- تمول البنوك التجارية الاستثمارات السياحية عن طريق القروض المصرفية.

3 - أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية بالغة تكمن في إبراز الدور الذي تساهم به البنوك التجارية في تمويل الإستثمارات السياحية من خلال تقديم قروض متوسطة الأجل.

4 – أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف تتمثل في:

إبراز دور البنوك التجارية كونها مصدرا لتمويل المشاريع والإستثمارات السياحية.

إبراز أهمية الإستثمارات السياحية في جلبها للمداخيل وآليات تمويلها.

5 – أسباب إختيار الموضوع:

ترجع أسباب إختيار الموضوع غلى:

- إثراء المكتبة بهذا الموضوع نظرا لكون الموضوع لم يتناول بكثرة.
- نظرا لإنخفاض أسعار النفطفي السنوات الأخيرة وإعتماد الجزائر بشكل كبير عليها أدى إلى تراجع مداخيلها أرى من بين البدائل الإهتمامبهذا الموضوع الذي يتناول جانب الإستثمار السياحي كبديل للنمو بالإقتصاد.

6 – منهجية الدراسة:

لدراسة الموضوع وفي سبيل الإجابة عن الأسئلة المطروحة، إعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته وطبيعة الموضوع، وذلك خلال التطرق للمفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية، الإستثمار السياحي، كما سنتبع المنهج التاريخي من خلال عرض التطور التاريخي للبنوك التجارية.

بالإضافة إلى ذلك سنعتمد على منهج دراسة حالة فيما يخص بالجانب التطبيقي، حيث سنقوم بحساب بعض المؤشرات المالية للميزانية.

7-هيكل الدراسة:

للتماشي مع المنهج المتبع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي:

تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية البنوك التجارية، وكذلك موارد وإستخدامات البنوك التجارية ووظائفها، وأخيرا ماهية الإئتمان المصرفي.

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى مدخل حول الإستثمار، مفاهيم أساسية حول الإستثمار السياحي، ثم في الأخير آليات تمويل البنوك التجارية للإستثمار السياحي.

أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم عملية منح الإئتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم تطرقنا إلى دراسة حالة قرض إستثماري.

8 -صعوبات البحث:

تعرضنا لجملة من الصعوبات هي:

- ندرة المراجع التي تتحدث عن الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق من البنك.
- ضيق الوقت بسبب تأخر في الحصول على المعلومات.

9 - أدوات الدراسة

إعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من الأدوات تتمثل في:

- جملة من الكتب باللغة العربية والفرنسية، بالإضافة إلى مجموعة من مذكرات، بعض الملتقيات، مجلات، مواقع إلكترونية.
- مجموعة من الوثائق الخاصة بالبنك متمثلة في دراسة تكنو إقتصادية ودراسة ملف قرض.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية إحدى أهم المصادر المتاحة للتمويل لإستخدامها في تشغيل وتطوير المشاريع والإستثمارات السياحية، كما يعتبر الإستثمار احدى العناصر الهامة التي تساهم في دفع عجلة النمو وهو الطريقة الناجحة للإنشاء ومضاعفة الثروات وتحقيق جميع الأهداف الإقتصادية وذلك من خلال الإستثمارات السياحية التي تسمح للمؤسسات بتوسيع نشاطها وتطويره.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية دورا متزايد الأهمية في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال الآليات والأدوات التي أخذت البنوك التجارية تستخدمها لتنفيذ وظائفها ومهامها، والتي ساعدت على سهولة تبادل الأصول والمنافع والخدمات المتوفرة في المجتمع.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتطوروها

نشأة البنوك التجارية ترافقت مع ظهور النقود الورقية ومن ثم فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية، هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، حيث سابقا كان التعامل يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها ومن عيارها درجة نقائها [1].

وتشير الأدبيات المالية إن أول بنك تجاري تجاري أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا عام 1557 ثم تولى ظهور المصارف في عدد من المدن الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول مصرف عام 1609 وفي لندن نشأ بنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800.

وجاءت كلمة بنك من الكلمة الإيطالية BANCA وتعني المكتب أو الطاولة أو المكان الذي يجلس فيه عدد من التجار أو الصاغة في إيطاليا، حيث كان التجار الآخرون ورجال الأعمال يودعون أموالهم والذهب لدى هؤلاء الصاغة أو الصيارفة بقصد حفظها مقابل رسوم بسيطة، وكان هؤلاء الصيارفة يحررون إيصالات لحفظ حقوق أصحاب هده الودائع، فإذا رغب صاحب الذهب في استرجاعه فإنه يقدم الإيصال ويستلم الذهب أو أمواله وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للمصارف التجارية وهي قبول الودائع.

ومع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري وبقي الذهب مكدسا في خزائن هؤلاء الصيارفة وقد تنبه بعض الصاغة أو الصيارفة إلى هده الحقيقة فصار يقرض ما لديه من دهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف التجارية وهي الإقراض.

أما اشتقاق النقود أو خلق النقود وهي الوظيفة الثالثة للمصرف التجاري فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره المصرف بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترضين، وخاصة أن تلك إيصالات مقبولة

[1]. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية: عمليات وتقنيات وتطبيقات**، جامعة منتوري للنشر، قسنطينة، الجزائر، ص 5،

للتداول مع إمكانية استبدالها في وقت بالذهب وبالتالي نشأت الوظيفة التقليدية الثالثة للمصارف التجارية،وجاء مصطلح الاشتقاق من قدرة المصرف التجاري من الناحية النظرية على إصدار تلك الإيصالات ولمرات عديدة معتمدا على حجم الأموال المودعة بالمصرف.

إلا أن بعض هؤلاء الصيارفة كان يبالغ في عملية الإقراض دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية قيام التجار بسحب جزء أو كل ودائعهم المحفوظة لديهم مما بعرضهم لحالة من العسر أو الإفلاس، بمعنى عدم قدرتهم على استرجاع الموال التي أودعت لديهم (الوظيفة الأولى). وبما أن مثل هده الحالة تعتبر انتهاك لحالة الثقة التي وضعها التجار ورجال الأعمال في الصيارفة، فإن اغلبيه الصيارفة يتوجهون إلى دلك الصيرفي الذي بالغ في عملية الإقراض وتعرض للعسر المالي ويكسرون طاولته كدليل خروجه من المهنة ومن هنا جاءت كلمة إفلاس وتعني كسر الطاولة[1].

المطلب الثاني: تعريف وأنواع البنوك التجارية

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

هناك عدة تعريفات للبنوك التجارية نذكر منها:

التعريف الأول: البنوك التجارية هي العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة وهي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو الجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الداخلية والخارجية .[2]

التعريف الثاني: البنك التجاري هي مؤسسة مالية تعمل كوسيط بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال ويحتاج إلى الحفاظ عليها وتنميتها، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما[3].

---

[1]. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الولي، عمان، الأردن، 2013 ص ص 17،18.

[2]. محمد السيد سرايا، **البنوك التجارية**،دار المطبوعات الجا معية، الإسكندرية،مصر،2008، ص 15.

[3]. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي للطباعة للنشر والتوزيع،الإسكندرية، مصر، 2014،ص128.

التعريف الثالث: وهي تلك البنوك التي تقوم وبصفة معتادة بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتقوم بعمليات الادخار والاستثمار وتمويله وما يتطلبه من دلك من عمليات مصرفية وتجارية ومالية ودلك وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1].

التعريف الرابع: يعرف البنك بأنه عبارة عن منشأة اقتصادية ذات جدوى اقتصادية تهدف إلى الربح ومتخصصة موثوق بها تعمل في إدارة الأموال حفاظا وإقراض بيعا وشراءا باعتبارها أماكن التقاء عرض الأموال والطلب عليها[2].

التعريف الخامس: ويعرفك كذلك بأنه المنشأة المصرفية والائتمانية التي تسير تدفق مختلف الأرصدة المالية والنقدية من الوحدات الاقتصادية وإليها، ويعتبر البنك التجاري منشأة من نوع خاص يتمثل عملها الرئيسي في قبول أنواع مختلفة من الخصوم والتي تمثل موارده المالية ومن ثم استخدام تلك الموارد المالية في الحصول على تشكيلة متنوعة من الأصول التي تحقق للبنك العائد الذي يمكنه من مقابلة التزاماته وتغطية تكاليفه الإدارية ثم تحقيق عائد تنافسي على رأس المال[3].

من هذه التعريفات نستنتج أن البنك التجاري:

"هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين فأهم مايميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما:قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال وغيرهما".

الفرع الثاني :أنواع البنوك التجارية

تتمثل أنواع البنوك التجارية فيما يلي:

[1] . عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية ، الإسكندرية،مصر، 2007،ص122.

[2] . سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2008، ص96.

[3] . محمود حامد محمود عبد الرزاق،**اقتصاديات النقود والبنوك الإسلامية**،الدار الجامعية،الطبعة الأولى، مصر، الإسكندرية، 2013،ص269.

1. البنوك ذات الوحدة الواحدة

تتم الخدمات المصرفية في مثل هذه البنوك من خلال بنوك موجودة في مكان واحد ويعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء[1].

2. البنك ذو الفروع

يقصد بالبنك ذي الفروع البنك ذي الوحدات المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد، ولها مجلس إدارة واحد، وكذا نفس المجموعة من المساهمين، وكما سبق وذكرنا يشترط أن تقبل الوحدة كافة أنواع الودائع حتى تعتبر فرعا، وتختلف التشريعات بشأن حق البنوك في إنشاء فروع، فبعض التشريعات تعطيها الحق في ذلك، والبعض الأخر ينكر عليها هذا الحق وقد يكون من الملائم في هذا المقام أن نتعرف على وجهات النضر المختلفة بشأن إنشاء الفروع [2].

3. مجموعة البنوك التجارية

هذه البنوك أشبه ماتكون بالشركات القابضة حيث تقوم مجموعة من الشركات بإنشاء عدة بنوك وشركات مالية وتمتلك رأسمالها وتشرف عليها وتحدد وترسم سياستها المالية والاستثمارية وتحدد أعمالها وأنشطتها بطريقة غير مباشرة [3].

4. بنوك السلاسل

نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبر حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة

---

[1]. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،الأردن، 2011،ص105.

[2]. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر،الطبعة الأولى،عمان،الأردن، 2009،ص45 .

[3]. بوقموم محمد، **دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، نقودوبنوك مالية ، جامعة 8ماي 1945، قالمه، الجزائر،2004،ص 14.

التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والنشاط الوحدات ببعضها البعض، ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[1]

5. البنوك الإلكترونية

ظهرت هذه البنوك نتيجة لعلوم الاتصال والإلكترونيك والإعلام الآلي،فأصبحت هذه البنوك تؤدي خدماتها عبر شبكة الانترنيت وخطوط الاتصال الآلي عبر مختلف أرجاء العالم[2] .

6. البنوك التجارية العامة

يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل،كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

7. البنوك التجارية المحلية

يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية معينة محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

8. بنوك الجملة

يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

9. بنوك التجزئة

هي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لجذب عدد أكبر منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا،وتتعامل بأصغر الوحدات المالية

---

[1]. محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، **دار** الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر، 2005،ص ص17،18

[2]. **محمد باولي**، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص 137.

قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات للبنك من خلال المستهلك النهائي[1].

المطلب الثالث :خصائص وأهداف البنوك التجارية

تتمثل خصائص وأهداف البنوك التجارية في:

الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية

تتمتع البنوك التجارية بعدة خصائص هي:

- إن الخاصية الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان بالإضافة الى ذلك كمية النقود نقودا دفترية أو نقودا مصرفية، وهذه الخاصية للبنوك التجارية إنما يميز تلك البنوك عن البنوك المتخصصة[2].

-تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر، عليه يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

_ تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد، تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجة السوق النقدية، إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة وهذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد ورأس المال.

-تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية غير نهائية والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع.

-تسعى البنوك التجارية الى الربح بعكس البنك المركزي، تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد والشركات ن وهذا الهدف

[1]. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2006،ص ص26،27.

[2]. محمد االصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

مختلف عن أهداف البنك المركزي الذي تتلخص بالإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا[1].

-فبالنسبة لمبدأ التدرج : تعتبر مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي، لا يسبقها في ذلك إلا البنك المركزي.

- يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ وحدة البنك أي بنك مركزي واحد لكل اقتصاد معين، فالبنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي، والنشاط الاقتصادي، وحجم المدخرات مما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها[2].

- تعد البنوك التجارية وساطة مالية بين وحدات الفائض (من لديهم أموال ولا يستطيعون استثمارها)، ووحدات العجز (من يحتاج المال لاستخدامه وليس لديه المال.

- تلتزم بالتشريعات البنكية: مثل قانون البنك المركزي وقانون البنوك وقانون الصرافة، وقانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها لمن التشريعات البنكية أو المصرفية.

-تعتمد البنوك التجارية والإسلامية، بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع أكثر من أموالها الخاصة.

- تستثمر البنوك جزءا كبيرا من الودائع إما في الإقراض وإما في أي وسيلة أحرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائدا من كونها وسيطة بين من يقدم المال ومن يحتاج إليه.

- أنها من أكثر المؤسسات المصرفية انتشارا من حيث العدد والحجم.

-. تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب) من جميع فئات المجتمع.

- لا يستطيع البنك استثمار الودائع لديه بالكامل.

---

[1]. سلمان بوذياب، **إقتصاديات النقود والبنوك،درسة في القود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،بيروت، لبنان، 1996،ص ص 114،115.

[2]. منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2011،ص183.

-تمنح قروض قصيرة الأجل لغايات التجارة والاستعمال الشخصي على نحو خاص[1].

الفرع الثاني: أهداف البنك التجاري

تتمثل أهداف البنك التجاري فيما يلي:

1. الربحية

تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، أما الهدف الرئيسي للبنك هو تحقيق الأرباح، ينبغي أن تكون إيراداته أقل من تكاليفه [2].

2. السيولة

سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبناءا عليه فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة وهكذا . أما السيولة في البنوك فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات السحب للمودعين، ومقابلة طلبات الائتمان وهذا يعني أن المصارف التجارية يجب أن تحتفظ نسبة السيولة التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة [3].

3. الأمان

لا يمكن للبنوك التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك، فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من الأموال المودعين، وإفلاس البنك التجاري، لذلك تسعى البنوك بشدة إلي توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين، من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، و إلي تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك، وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة، تعرض البنك لمخاطر العسر المالي[4].

---

[1]. هشام جابر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008،ص13.

[2]. غازي عبد المجيد الرقيبات، **المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2011،ص57 .

[3]. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المنشات المالية**، دار كتاب لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن 2016، ص11,

[4]. رضا صاحب أبوأحمد،**إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**،دارالفكر للنشر والطباعة والتوزيع، لطبعة الاولى،عمان،الأردن، 2002،ص23.

4. هدف النمو

إن تحقيق معدل مناسب للأعمال المصرفية يمكن البنك من الاستمرار والتوسع والبقاء في السوق كما يمكنه من مواجهة المنافسة المحلية والأجنبية، ويرتبط تحقيق هذا المعدل بنمو السوق وازدهاره.

5. زيادة نصيب البنك في السوق

يعتبر هذا الهدف هام جدا بالنسبة للبنوك التجارية التي تسعى دائما إلى زيادة رقم مبيعاتها في السوق عبر تحسين خدماتها ومنتجاتها وذلك من أجل الحصول على مزايا تنافسية أخرى، وتحاول البنوك دائما كسب نصيب أكبر عبر تحسين قدراتها وإمكانياتها وطاقاتها الإبداعية لخلق خدمات جديدة تميزها عن بقية البنوك.

6 . هدف الجودة

هو الاستجابة لمتطلبات العملاء وتعظيم إشباعهم بتقديم الخدمات والمنتجات المناسبة لهم وبأقل التكاليف، وهو يعتبر في الوقت الحالي أحد الأهداف الأساسية للبنك حيث يعطي له ميزة تنافسية تجعله يتفوق على الآخرين.

7. هدف الإبداع

لا يمكن تطوير النتائج الاقتصادية للمؤسسة المصرفية دون خلق أو إبداع منتجات أو خدمات جديدة أو إدخال خدمات جديدة، وهذا يتطلب تطوير قدراتها وكفاءتها الإدارية والتقنية[1].

المبحث الثاني : موارد وإستخدمات ووظائف البنوك التجارية

باعتبار البنك التجاري مؤسسة نقدية يحصل على موارد مالية من المساهمين والمقترضين، ويقوم بتوظيفها واستخدامها في عمليات مالية مربحة، وفي هذا المبحث سنتعرض لموارد البنك وإستخدماته ووظائفه.

[1]. حمداوي وسيلة، **الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية**، مديرية النشر لجامعة قالمه،الجزائر،2009،ص ص56،57.

المطلب الأول : موارد البنوك التجارية

حيث أن موارد المصرف التجاري هي قبيل التزاماته فإننا يمكن أن نميز بين ما اصطلح على تسميته بالموارد الذاتية (وهي التي تمثل إلتزامات المصارف قبل أصحاب رأسماله) وبين الموارد الخارجية أو غير الذاتية (وهي التي تمثل إلتزاماته قبل المتعاملين معه من غير أصحاب رأسماله سواء كانوا أفرادا أو هيئات أو منشآت أو مصارف أخرى:

1. الموارد الذاتية

تشمل بندين رئيسيين:[1]

أولا: رأس المال المدفوع

يتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم إذ أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله[2].

ثانيا: المخصصات والاحتياطات والأرباح غير الموزعة

المخصصات هي تلك الأرصدة التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المحققة في نهاية الفترة المالية، وذلك بغرض مواجهة ظروف غير مرغوبة معينة ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك في فيها ومخصصات خسائر مخفضة الأوراق المالية، الضرائب.

أما الاحتياطات فهي الأرصدة التي يجنيها المصرف من صافي أرباحه المعدة والقابلة للتوزيع على المساهمين وبعض هذه الاحتياطات قانونية إجبارية يلتزم المصرف بتكوينها بنص القانون والبعض الأخر طوعية تكونها لتدعيم مركزها المالي .

[1] إسماعيل أحمد الشناوي عبد النعيم مبارك،**إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**،الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2002،ص203.

[2] . زياد رمضان،محفوظ جودة،**الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان،الأردن،، 2003،ص53.

أما الأرباح غير الموزعة: فهي تلك المبالغ التي يعتمد المصرف إلى عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقديم الموارد المتاحة للاستخدام والتوظيف[1]،حيث ترحل إليه صافي أرباح العام بعد توزيع الاحتياطات بكافة صورها وتوزيعات الأرباح على المساهمين وحصص العاملين، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة [2].

ثالثا: سندات طويلة الأجل

إن رأس المال والاحتياطي و المخصصات والأرباح غير الموزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للبنك التجاري، أما المصادر الحديثة فتتمثل في سندات طويلة الأجل وهي المصادر الخارجية ويصدرها المصرف ويبيعها للجمهور والمؤسسات ويحتفظ بالأموال ضمن أموال المصرف الخاصة[3].

2. الموارد غير الذاتية

هي الموارد المالية التي تتوفر للمصرف من غير المساهمين، وهي تمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارده. وتتمثل هذه الموارد أساسا في مختلف الودائع التي يحصل عليها المصرف من الأفراد والهيئات والمشروعات المختلفة والإيداعات و القروض التي يحصل عليها البنك من البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية ومن البنك المركزي[4].

أولا: الودائع

وهي تمثل إيداعات الأفراد والمؤسسات التجارية لديها، وهي إمكانياتها في تكوين النقود من خلال استثمار ودائع بقصد تكوين أو زيادة مواردها التي تستفيد منها في مزاولة نشاطها الاقتصادي[5].

---

[1]. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

[2]. مكرم عبد المسيح باسيلي،**المعاملات المصرفية:المحاسبة والإستثمار وتحليل القوائم المالية**،الناشر المكتبة العصرية، المنصورة،مصر،2008،ص217 .

[3]. زياد رمضان،محفوظ جودة **مرجع سبق ذكره**،ص ص 55،56.

[4]. إسماعيل الشناوي أحمد، عبد المنعم مبارك**مرجع سبق ذكره**ّ ،ص 254.

[5]. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني،**النقود والمصارف**، دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2013، ص81.

أ. ودائع جارية (تحت الطلب)

وهي الودائع التي يمكن سحبها وفي أي لحظة وبمجرد الطلب،ولذا يطبق عليها حسابات جارية ولا يستحق عليها أي مقابل العميل أو المودع[1].

ب. ودائع ثابتة لأجل

تتمثل هذه الودائع في المبالغ التي يتم إيداعها لدى البنوك التجارية وتضل فترة زمنية معينة، لايكون للعميل الحق في سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انتهاء أجل الوديعة، حيث أن هذه الفترة سبق الاتفاق عليها بين العميل والبنك مقابل فائدة محددة [2].

ج. ودائع ثابتة بإخطار

وهذه الودائع تكون لفترة زمنية ن ولكن يلتزم المودع بإخطار ون ولكن يلتزم المودع بإخطار وإشعار البنك بالسحب منها قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها [3].

د. ودائع التوفير

وهي المبالغ التي يدخرها صغار المدخرين وتلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار، وفي نفس الوقت تكون مصدرا لموارد البنك، ومعدل الفائدة عليها أقل من الودائع الأخرى[4] .

يحتفظ أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجل فيها المبالغ المسحوبة والمبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب إلا عند تقديم المودع دفتر التوفير[5].

---

[1] . وجدي محمود حسين، **إقتصاديات النقود والبنوك ومدخل النقود المصرفية في البلدان النامية والإقتصاد الإسلامي**، كلية التجارة جامعة المنصورة، مصر، 2002،ص147.

[2] . محمد جمال هلالي،عبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،الأردن، 2003،ص95.

[3] السيد متولي عبد القادر،**إقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر،عمان، الأردن، 2014، ص62.

[4] . حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **مرجع سبق ذكره**، ص،161.

[5] . ضياء مجيد، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية ،2001، ص277.

هـ الودائع الائتمانية

وهي ليست نتيجة إيداع حقيقي، وإنما هي ناشئة عن فتح حسابات ائتمانية، واستخدام هذا الائتمان من جانب الأفراد والمشروعات للقيام بنشاطهم الاقتصادي واحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات للمطالبة بسداد قيمتها.[1]

ثانيا: الحسابات المدينة للبنوك الأخرى والمراسلين

وهي تشمل جميع إلتزامات البنك من قبل البنوك الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية، وهذه الإلتزامات قد تكون أيضا في صورة حسابات جارية أو لأجل بإخطار وهي تمثل مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها المصرف على الموارد المالية التي يحتاجها في القيام بالتي يحتاجها في القيام باستخداماته التشغيلية المختلفة.

ثالثا) القرض من البنك المركزي

البنك المركزي باعتباره بنك البنوك أو الأب الروحي لها كثيرا ما تلجأ المصارف التجارية بإعتباره الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة لها، خصوصا في الفترة التي يزيد فيها إقبال الأفراد على الاقتراض منها (مثل فترات الموسم الزراعية)، وبالطبع البنك المركزي تتفاوت سياسته بين الموافقة على إقراض البنوك التجارية أو الإحجام عن ذلك، وذلك بتفاوت السياسة الإئتمانية والنقدية التي يمارسها والتي يريد تحقيقيها[2].

المطلب الثاني: إستخدمات البنوك التجارية

البنك التجاري هو أصلا مشروع يهدف إلى تحقيق الربح ولذلك هناك مصلحة ذاتية له في عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا، بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الإستخدمات الممكنة غير أن الإستخدمات المتاحة أمام البنوك التجارية تواجه دائما بوجود علاقة عكسية بين ربحيتها (العوائد التي تدرها) وسيولتها(إمكانية تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة وبدون خسارة) الأمر الذي يمكن معه تصنيف هذه الإستخدمات وفق تغليب أحد عاملين(الربحية والسيولة) [3].

---

[1] . زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي،**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،لبنان،2003

[3]. إسماعيل أحمد الشناوي، عوض الله،أسامة محمد الفولي،**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،لبنان،2003ارك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 6،7.

[3]. **نفس الرجع**، ص207.

أولا: الأرصدة النقدية الحاضرة

هذه تشمل النقدية بالخزانة، والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك والعملات الأجنبية وهي تعتبر أصول ذات سيولة كاملة ويطلق عليها عادة خط الدفاع الأول لمواجهة مسحوبات العملاء،وتشمل النقدية بالخزانة على الأوراق النقدية المصدرة من البنك المركزي والنقود المساعدة، أما الأرصدة لدى البنك المركزي فهي تنقسم إلى قسمين:

- **القسم الأول**: هو الاحتياطي القانوني أي النسبة التي يلتزم البنك التجاري الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي طبقا لسياسة الائتمانية التي يضعها البنك المركزي.

- **القسم الثاني**: وهو ما يجتمع لدى البنك المركزي لحساب البنك التجاري نتيجة لعمليات المقاصة بين البنوك أو بسبب شرائه أوراق مالية كانت لدى البنك التجاري أو لغير ذلك من الأسباب وبصفة عامة فهي الأرصدة الموجودة لدى البنك المركزي بحيث يستطيع البنك التجاري طلبها دون اعتراض من البنك المركزي[1].

ثانيا: أوراق تجارية مخصومة

تشمل هذه الأوراق الكمبيالات التي يقدمها عملاء البنك وتستحق بعد أجل معين ويقوم العميل بالحصول على قيمتها النقدية بعد خصم الفوائد والعمولات المستحقة للبنك، والكمبيالات مثلها مثل أذونات الخزانة من حيث فترة الاستحقاق والتي لا تتعدى أشهر قليلة ولكن تمتاز عن أذونات الخزانة في أن أسعار الفائدة عليها مرتفعة أكثر ولكنها لا تتمتع بنفس درجة الضمان التي تتوفر لأذونات الخزانة وعند استحقاق الكمبيالة يقوم البنك بتحصيلها من المسحوب عليه مباشرة مع ضمان الجهة التي قامت بخصم الكمبيالة لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة خصم مايكون أقل من سعر الخصم الذي تتقضاه من العميل وإلا فإن البنك سوف يخسر.

وينتشر إستخدام الكمبيالات في الدول النامية حيث بقي التعامل في الخزانة لعدم إنتظامها ولفقدان الثقة في حكومات هذه الدول وذلك الوقت الذي يكثر فيها وينتشر عادة البيع بالتقسيط وذلك لضعف القوة الشرائية لدى الأفراد[2].

[1]. أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،**مباديء النقود والبنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكنرية،مصر، 1999،ص ص 188،189.

[2]. عبد المطلب عبد المجيد،**إقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية**،الطبعة الأولى،الإسكندرية،مصر، ص ص 174،175.

ثالثا: قروض قصيرة الأجل وترد عند الطلب

هي نوع من الأصول في النظام الانجليزي، وهي تمثل قروض لمدة قصيرة جدا، وتمنح لبيوت الخصم والقبول وهي مؤسسات مالية متخصصة في مثل هذا النوع من القروض والإقتراض،وتدفع عليها أسعار فائدة ولكن أقل من تلك التي تطالب بها زبائنها الذين يتعاملون معها في مثل هذه القروض ولمدة قصيرة جدا.

رابعا: أذونات الخزانة

وهي سندات قصيرة الأجل تصدرها الخزينة العامة ويكتتب البنك فيها،والهدف منها تغطية عجز الموازنة العامة المؤقتة [1].

خامسا: القروض والسلفيات

ينطوي تحت هذه المجموعة كافة القروض والإعتمادات الممنوحة للعملاء سواء المضمونة بضمانات عينية أو بدون ضمانات عينية أو بدون ضمانات عينية، كما تتضمن القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة والسندات الإذنية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات العامة بضمان وزارة الخزانة وتخصمها البنوك التجارية على النحو السالف الإشارة إليه، كما يدرج في هذه المجموعة الديون المشكوك في تحصيلها[2].

وهذا الشكل يوضح موارد وإستخدامات البنوك التجارية:

[1]. عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية** دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن،2008،ص ص158،159.

[2]. خالد وهيب الراوي،**إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،عمان، الأردن، 2003، ص ص 262،261.

الشكل (1-1): موارد وإستخدمات البنوك التجارية

	موارد البنوك التجارية			
	موارد ذاتية		موارد غير ذاتية	
حقوق الملكية رأس المال والاحتياطات		ودائع ادخارية		القروض والسلفيات
	إجمالي الموارد			
	استخدامات موارد البنك التجاري			
المجموعة (1)		المجموعة (2)		المجموعة (3)
النقدية الجاهزة أرصدة مودعة لدى البنك المركزي		أصول شديدة السيولة أوراق مالية قصيرة أوراق تجارية مخصومة		القروض والسلف الأوراق المالية طويلة الأجل الاستثمارات الحقيقية
	إجمالي استخدامات موارد البنك			

المصدر: عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري للنشر، قسنطينة، الجزائر، ص 11.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

يمكن تقسيم وظائف البنك التجاري إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة:

الفرع الأول: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

تقوم البنوك التقليدية بوظائف عديدة منها وظائف أساسية ومنها وظائف إضافية تهدف من خلالها إلى المنافسة وتحقيق المزيد من الأرباح وجلب المزيد من العملاء ومن أهم وظائف البنوك التقليدية ما يلي[1]:

أولا: قبول الودائع

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد، ويمكن تقسيم هذه أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعين لدى البنوك التجارية إلى:

1. الودائع الجارية (تحت الطلب)

يطلق على الودائع الجارية تحت الطلب وهي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغا من النقود لدى، البنك على أن يكون له الحق في السحب في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه[2].

2. ودائع الأجل

وهي تلك التي يتم إيداعها لأجل محدد سلفا، وبالتالي يتعين على المودع الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق لإتمام عملية السحب أو يكون هناك إخطار مسبق بالسحب، وإلا تعرض لشرط جزائي يتمثل عادة في حرمانه من الفوائد المستحقة على الوديعة[3].

[1]. غازي عبد المجيد الرقيبات، **مرجع سبق ذكره**، ص60.

[2]. منير إبراهيم هندي،**إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث،الطبعة الثالثة،الإسكندرية،مصر، 1996،ص148.

[3]. أحمد صلاح عطية، **محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر،2003،ص112.

3. ودائع التوفير

هي المبالغ التي يدخرها صغار العملاء بنظام التوفير وتقوم البنوك بجذب هؤلاء المدخرين إليها لتشجيعهم على الادخار، وذلك عن طريق فتح حساب يسمى حساب التوفير تقيد فيه المبالغ التي يودعونها هؤلاء وكذلك المبالغ التي يتم سحبها[1].

4. ودائع بإخطار

هذه الودائع غير محددة المدة، وهي في الأصل وديعة تحت الطلب إلا أنه يلتزم فيها البنك بالرد بعد انقضاء مدة إخطاره بطلب الرد، ويلتزم العميل بضرورة إخطار البنك بالرد بعد انقضاء مدة إخطاره، يطلب الرد ويلتزم العميل بضرورة إخطار البنك برغبته في سحب الوديعة قبل الموعد الذي يريده لمدة معينة (شهر أسبوع) [2].

5. الودائع الجامدة

من أمثلة هذا النوع التأمينات النقدية التي تتقاضاها البنوك التجارية نضير إصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد إنتهاء الغرض من إصداره وتتقاضى البنوك أيضا تأمينات نقدية نضير تمويل بعض الإعتمادات المستندية الخاصة باسترداد السلع من الخارج [3].

ثانيا: خلق النقود (الودائع

تستند عملية خلق الودائع من قبل البنك التجاري، إلى أنه ومن وجهة النضر الاقتصادية الكلية، يمكن للبنك التجاري الذي يمارس نشاطه بانتظام ويتمتع بثقة عملائه الكثيرين الذين يودعون أمواله لديه، أن يبني سياسيته الائتمانية معتمدا على قاعدة،ثبتت صحتها وهي أن كل أصحاب الودائع تحت الطلب أو حتى أغلبهم لن يتقدموا معا وفي وقت واحد بطلب لسحب قدر من ودائعهم اليوم، وإنما تتقدم مجموعة اليوم، وتتقدم مجموعة أخرى غدا، ومجموعة أخرى بعد فترة تقصر أو تطول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه بجانب المودعين الذين يسحبون كل أو بعض ودائعهم، يأتي مودعون آخرون لإيداع ودائع جديدة في البنك، وفي نهاية الأمر نجد أن

[1] . محمد توفيق سعودي،**الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري**، دار أمين للنشر والطبع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2002،ص 19.

[2] . **نفس المرجع**، ص16.

[3] . عبد الغفار الحنفي، **إدارة المصارف**،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،مصر،2007،ص 218.

النسبة بين المبالغ المسحوبة من البنك،وبين مبالغ ودائعه هي نسبة ثابتة تقريبا، وتعتمد البنوك التجارية على هذه الحقيقة التي تعني بقاء جزء كبير من الودائع تحت الطلب دون سحب، وبالتالي لا تحتفظ إلا بنسبة محدودة من ودائعها في شكل موجودات سائلة لمقابلة طلبات السحب المحتملة[1].

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

من أهم وظائف البنوك الحديثة ما يلي:

1- تقديم الخدمات للعملاء

تطورت وضيفة تقديم العملاء،حيث أن هذه الخدمات كانت ذات حجم صغير في الماضي، ولكن مع تقدم الأعمال المصرفية وظهور الصرف الآلي، وزيادة ثقة العملاء في البنوك التجارية، زادت هذه الخدمات وتطورت وتعددت أشكالها، حيث أصبح لها دور بارز في الحياة الاقتصادية[2].

2- ادخار المناسبات

تشجع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل:مواجهة نفقات موسم الاصطياف، أو الزواج، أو تدريس الأبناء في الجامعة أو شراء الهدايا في أعياد الميلاد ....الخ[3].

3- خدمات البطاقة الائتمانية

تعتبر هذه الأداة من أفضل أنواع الخدمات المبتكرة في البنوك التجارية حيث تتلخص في منح الزبون بطاقة بلاستيكية تحتوي معلومات تتضمن اسم الزبون، ورقم حسابه وبإمكان الزبون وبموجب هذه البطاقة أن يتعامل أو

---

[1] . حسين بن هاني، **إقتصاديات النقود والبنوك: المباديء والأساسيات** ، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعةالأولى،عمان الأردن،2014،ص ص211،210.

[2] . محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحاذة، **محاسبة المؤسسات المالية وشركات التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2003، ص11.

[2] زياد رمضان محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص17.
عمان، الأردن، ص17.

يستفاد بالعديد من الخدمات يحتاجها من المجال التجاري والمنفعة مع المصارف على قبولها من الائتمان أو التسهيل لحامل هذه البطاقة[1].

4- تأجير الخزائن الصغيرة لعملائه

يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات وأوراق مالية هامة ونقود[2].

5- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية

هنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لأجال قصيرة إلى الإقراض لأجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا[3].

6 - بيع وشراء العملات الأجنبية

تهتم البنوك التجارية بعملية بيع وشراء العملات الأجنبية لغرض توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة العملاء يوم بعد يوم[4].

7- تحصيل الفواتير

تعمل البنوك على تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء وغيرها من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها[5] .

وفي ما يلي شكل يوضح الوظائف التقليدية والحديثة للبنوك التجارية

[1] . صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص17.

[2] . زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي،مرجع سبق ذكره،ص102.

[3] . محمد مصطفى السمهوري، **إدارة البنوك التجارية**،دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى،الإسكندرية،مصر،، 2013ص85.

[4] . تحريشي جمانة، مدى إستفادة البنوك التجارية من تطبيق حوكمة البنوك"بنك أبوضبي نموذجا"، مجلة البشائر الإقتصادية،العدد1، مارس،2017،جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص136

[5] http://www.staralgeria.net 8/04/2018 heur : 03h :27m/

الشكل (1-2): وظائف البنوك التجارية

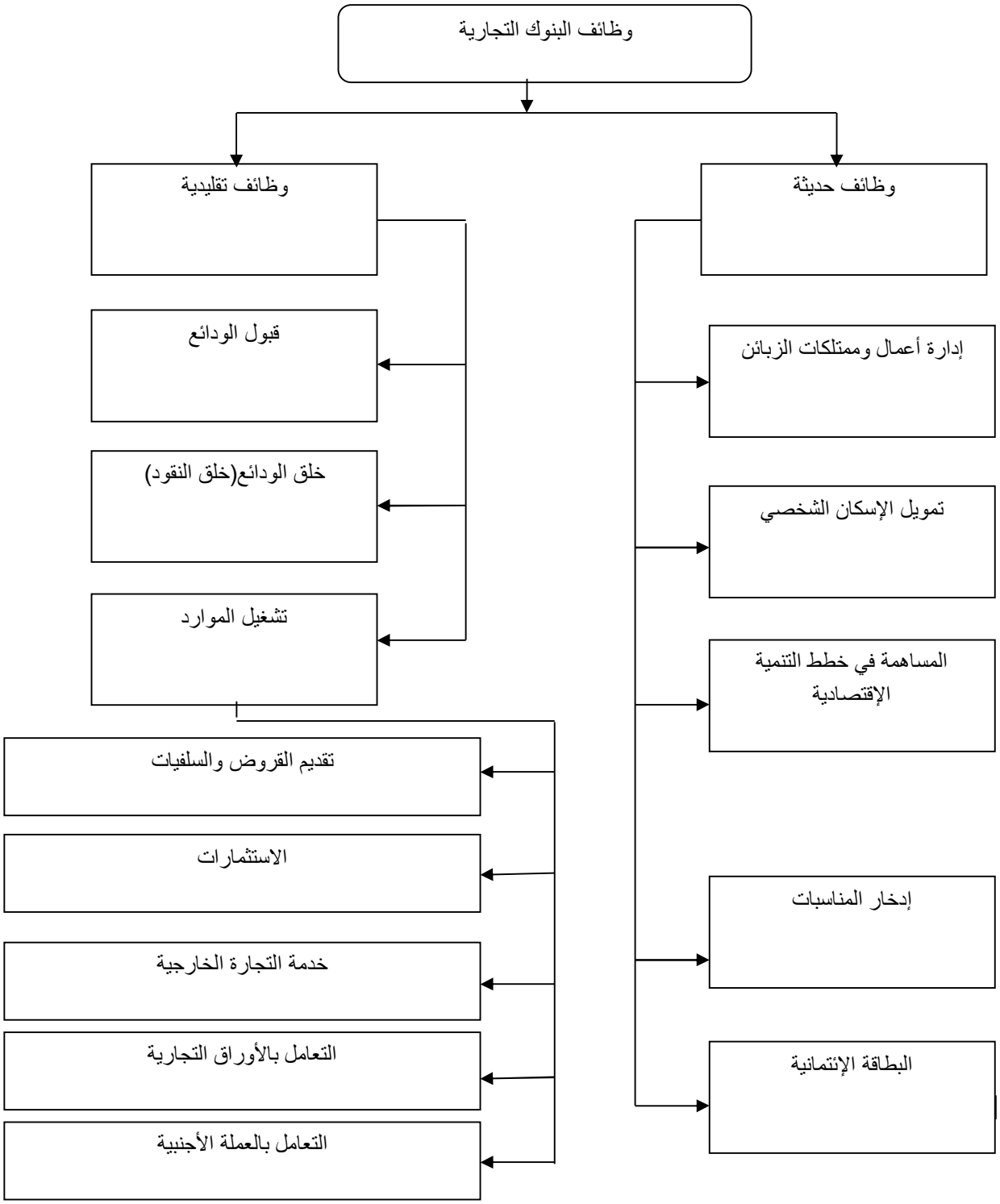

المصدر: محمد الصيرفي إدارة المال وتحليل هيكله،دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية،2006،ص 21 .

المبحث الثالث: ماهية الإئتمان المصرفي

الإئتمان ضرورة جوهرية للإقتصاد فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة ويمكن لرجال الأعمال مباشرة أعمالهم وتوسيعها وفي ذلك زيادة إنتاج رأس المال.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

الائتمان هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لإستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه[1].

توضيح عناصر التعريف:

1) الثقة : تعني بأن البنك قام بدراسة كافة المقومات الائتمانية ووجد أن العميل أهل للحصول على الائتمان المطلوب .
2) مبلغ الإئتمان المزمع منحه للعميل ويرتبط هذا العنصر بجانبين أساسين هما :

أ . حجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك

ب . مدى ملائمة العميل وقدرته على السداد

3) الغرض المستخدم فيه : يعني الهدف من حصول العميل على الإئتمان المطلوب، وهل سيقوم بإستخدامه في عمليات إستثمارية أو الإنفاق على العمليات الجارية فقط.
4) الفترة الممنوح فيها الإئتمان وتنقسم إلى فترتين هما:

أ . فترة السحب : وهي الفترة التي يتم خلالها تقديم الإئتمان للعميل .

ب . فترة السداد : وهي الفترة التي يتم خلالها سداد هذا الإئتمان، ومابين الفترتين يمكن أن تكون هناك فترة ثالثة وهي فترة السماح وهي الفترة التي يمنحها البنك للعميل كوقت إضافي قبل عملية السداد.

[1] . محمد كمال عفانة، **إدارة الإئتمان المصرفي**، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2017،ص17.

5) المقابل الذي يحصل عليه البنك : ويتمثل هذا المقابل الذي يحصل عليه البنك في عاملين أساسين هما:

أ . سعر الفائدة (نسبة الربح)

ب . مصاريف و العمولات[1].

الفرع الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

تتعدد أنواع الائتمان وفق معايير عديدة،فبحسب الغرض منه ينقسم على ائتمان تجاري و ائتمان استهلاكي وبحسب أجله يمكن أن نميز بين ائتمان طويل الأجل وائتمان متوسط الأجل وائتمان قصير الأجل وبحسب شخص المقترض ينقسم الائتمان إلى الائتمان الخاص والائتمان العام، وأخيرا حسب نوع الضمان المقدم للدائن ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني[2] :

أولا) من حيث الغرض والضمان

وفق هذا المعيار يصنف الائتمان إلى:

1 . الائتمان الاستثماري أو الإنتاجي

وهو الائتمان الذي يمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع، كما يستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج، ومن هذه الإئتمانات ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع[3].

2 . الإئتمان التجاري

ويقصد به الإئتمان الذي يقدم بصورة قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي والخارجي سواء كانت هذه الأطراف حكومية أو مشروعات أفراد، كما يقدم هذا النوع من الإئتمان إلى المشروعات الصناعية لغرض تمويل إحتياجاتها الجارية، مثل، شراء المواد الأولية والوقود وغيرها[4].

---

[1] . نفس المرجع، ص 18.

[2] . أسامة كامل، عبد الغني حام، مرجع سبق ذكره، ص71 .

[3] . عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية الإسكندرية،مصر، 2000، ص114 .

[4] . ناضم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، زهدان للنشر، عمان، الأردن،2008،ص124.

3 . الإئتمان الإستهلاكي

ويشير إلى مختلف القروض التي تمنحها البنوك للأفراد بغرض تمويل شراء السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات، والثلاجات،الغسالات، وغالبا ما يتم سداد هذا الائتمان في صورة دفعات شهرية إلى البنك[1].

ثانيا) من حيث الجهة المستفيدة من الائتمان

هنا نفرق بين الإئتمان العام والخاص:

1. الإئتمان الخاص :

وهو الذي يكون فيه متلقي الأموال فردا أو شركة أو مؤسسة أي أن متلقي الإئتمان هوأحد أفراد القانون الخاص، سواء كان شخص طبيعي أو شخصية إعتبارية .

2 . الإئتمان العام :

وفيه يكون متلقي الإئتمان هو الدولة أو شخصا معنويا من شخصياتها، كالبلديات والمجالس المحلية والولايات[2].

ثالثا) من حيث مدة الإئتمان :

ويصنف على حساب مدته :

1 . إئتمان قصير الأجل :

وهذا النوع من الإئتمان تقل مدته عن عام، وتبلغ عادة ثلاثة أشهر ستة أو تسعة أشهر، وهو يهدف إلتمويل العمليات التجارية والصناعية ويرتبط بدورة رأس المال المتكررة وبفترة إسترداد قصيرة.

---

[1] . طارق طه، **إدارة البنوك في ضل العولمة والأنترنت**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص452.

[2] . محمد كمال عفالة، مرجع سبق ذكره،ص 20.

2 . إئتمان متوسط الأجل :

تتراوح مدته عادة ما بين عام واحد وخمسة أعوام، ويستخدم لتمويل إحتياجات المشروعات في بعض العمليات الرأسمالية، وكذلك إحتياجات الأفراد إلى سلع إستهلاكية معمرة[1].

3 . إئتمان طويل الأجل :

وعادة مايكون مدته أطول من النوعين السابقين، وتزيد مدته عن خمس سنوات وهو يذهب لتمويل عمليات تستغرق مدة طويلة نسبيا، ومن أمثلة ذلك الإئتمان الذي تحصل عليه مشروعات إستصلاح الأراضي وزرعتها[2].

رابعا) من حيث الغاية من الإئتمان

ويمكن تقسيمه على خمسة أنواع رئيسية وذلك تبعا للقطاع الذي منح الإئتمان لأجله هي :

1 . الإئتمان الصناعي :

يمنح الإئتمان الصناعي لتمويل القطاع الصناعي بإحتياجاته ومتطلباته كافة، سواء كانت تلك الإحتياجات أو المتطلبات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

2 . إئتمان التجارة الدولية :

يتصف إئتمان التجارة الدولية أو الخارجية بأهمية نسبية كبيرة من إجمالي الإئتمنات الممنوحة للقطاعات المختلفة، وإن كانت تلك الأهمية النسبية من تختلف من دولة إلى أخرى .

3 . إئتمان الخدمات :

هي ذلك الإئتمان الذي يمنحه البنك لتمويل قطاع عمليات الخدمات كالفنادق وشركات الطيران والسياحة والنقل والمطاعم وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال تقديم الخدمات .

---

[1] . زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 79،80.

[2] . قتيبة عبد الرحمان الغاني،**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**،دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2013،ص.336

4 . الإئتمان العقاري :

يتعلق الإئتمان العقاري بالإئتمان الذي تمنحه البنوك إلى الأفراد والمؤسسات بغرض شراء الأراضي أو بناء المباني وتشيدها أو شراء الشقق الجاهزة[1].

5 . الإئتمان الزراعي :

يمثل الإئتمان الزراعي الذي يمنح لأغراض الحراثة، والتسميد والري وجني المحصول ونقله وتسويقه أهمية نسبية ضئيلة لإجمالي القروض التي تمنحها البنوك[2] .

خامسا) من حيث الضمان:

وهو نوعان:

1 . الضمانات الشخصية :

تستند إلى مجرد الثقة في شخص معين أي إلى عناصر معنوية لشخص معين مثل السمعة المشرفة.

2 . الضمانات الحقيقية :

فتعني وجوب تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن الذي يضمن تسديد الدين في الأجل[3].

المطلب الثاني : أسس وخطوات منح الإئتمان وأهميته

الفرع الأول: أسس منح الإئتمان

يستند الإئتمان إلى مجموعة من الأسس والقواعد المتعارف عليها وهي :

[1]. زياد رمضان، مخفوظ جودة، **إدارة الإئتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، القاهرة، 2008،ص101

[2] . زياد رمضان، مخفوظ جودة مرجع سبق ذكره،ص103

[3] شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية' بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية،1992،ص91.

1. توفر الأمان لأموال المصرف

يسعى المصرف لتحقيق الأمان للمتعاملين معه وذلك من خلال توظيف أموالهم في مشاريع ذات عائد مجزي عن حجم المخاطر التي يريدون تحملها بالمقابل يحتاج المصرف لشعوره بالإطمئنان، إلى أن العميل سوف يتمكن من سداد قيمة الإئتمان في الوقت المتفق عليه[1].

2) تحقيق الربح

المقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة،وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية [2].

3. السيولة

يعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة أي توغر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك، وهو أمر يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ن ويبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة الموائمة بين هدفي الربحية والسيولة[3].

4. نمو الموارد

تعتمد البنوك التجارية في تحقيق أهدافها عادة على رأسمالها، وعلى الودائع التي تستقطبها لأن حجم البنك يقاس عادة بحجم الودائع التي يستطيع جذبها أو استقطابها .

---

[1]. شوقي بورقبة، هاجر زرافين،**إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، القدس،الأردن،الطبعة الأولى،2010،ص161.

[2]سيف هشام صباح الصخري،**الإئتمان المصرفي ودور التوسع الإئتماني في الأزمات المصرفية**،جامعة مذكرة ماجيستر العلوم المالية والمصرفية، حلب، سوريا 2009، ص7.

[3] . عبد العزيز الدغيم وأخرون، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليا ت الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28،سوريا،ا العدد3،أكتوبر، 2006،ص195.

5. الحصة في السوق المصرفي

لا يكتفي البنك التجاري عادة بزيادة حجم الودائع التي يمكن استقطابها، بل يسعى لأن تكون حصته كبيرة من السوق، أعطى له ذلك سمعة وتميزا تنافسيا.

6. الانتشار الجغرافي

ترى بعض القيادات العليا في كثير من البنوك التجارية، أنه لابد من الانتشار الجغرافي في كل منصة تجمع الشركات، أو منطقة مدخرات مهما كانت الربحية، ومهما كانت الحصة في السوق المصرفي، لأن تلك القيادات تعتبر أن التواجد في كل مدينة، وكل قرية مسألة ضرورية، ولهذا فإنها تضع أهداف الإستثمار الجغرافي نصيب عينها، حتى ولو كانت بعض الفروع تحقق خسائر.

7. لا تكتفي كثير من القيادات العليا

في كثير من البنوك التجارية لا تكتفي بحجم الودائع ولا بالحصة في السوق المصرفي ولكنها تهتم بنوع العملاء، حيث أن بعضها يفضل التعامل مع العملاء الكبار، والبعض يفضل التعامل مع العملاء صغار المودعين، وبعضها يحب هيكلا متوازنا .

8. كفاءة وفعالية الجهاز الإداري

ترى بعض البنوك التجارية أن الربحية والسيولة والأمان والحصة في السوق المصرفي، أن الربحية والسيولة والأمان والحصة في السوق المصرفي، أمور غير كافية ولذلك فإنها تضع أهدافا مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين وبالتطوير للمستقبل وتهتم بدرجة التزام وانسجامهم.

9. أهداف الابتكار

القيادات الإدارية الكفءة في البنوك التجارية، لابد وأن تضع أهداف ابتكار وأهداف الاستعداد للمستقبل، بالإضافة إلى أهداف التشغيل اليومية حتى تتمكن من منافسة البنوك الأخرى في السوق المصرفي[1].

[1]. حسين بن هاني،مرجع سبق ذكره ص209،

الفرع الثاني: خطوات منح الائتمان

إن عملية منح الائتمان تمر بأربع خطوات رئيسية هي:

أولا: تحديد مستوى المخاطر المقبول

كل شركة ترغب في الائتمان يجب أن تحدد مستوى المخاطر يكون نقطة قطع بخصوص مخاطر الائتمان، ولا تقبل منح الائتمان إلا إذا كانت كفايتهم المالية أقل من هذا المستوى.

ثانيا: فحص طلب كل عميل

لابد من فحص طلب كل عميل يتقدم للشركة فحصا أوليا للتعرف وانتقاء الطلبات التي تشعر الشركة أنها تستحق الدراسة والتقصي الطلبات الهامشية التي لا تغري على بذل المزيد من البحث[1].

ثالثا: تحقيق القيمة الائتمانية لكل عميل

تقوم الشركة بدراسة كل طلبات الائتمان المقدمة فتدرس سلوكيات من حيث التزامه بتوقيعه، احترامه لتعهداته، وعدم تعرضه لدعاوي الاحتجاج أو الإفلاس وتدرس مركزه المالي من خلال تحليل الميزانية العمومية والتعرف على ذاتية والمقترضة، دراسة التدفقات المستقبلية للتعرف على قدرته على السداد، وبذلك تكون للشركة قناعة عن ملاءة سيولة وربحية كل عميل [2].

رابعا: القبول أو الرفض

بعد أن تتعرف الشركة على القيمة الائتمانية لكل عميل في الخط تجري مقارنة الاحتمال الذي أعطى لقدرته ورغبته في السداد مع المعيار المعمول به مع مستوى المخاطر المقبول في الخطوة الأولى، فإذا كانت ضمن مدى المخاطر المقبولة (منح إئتمانا أما إذا كانت مخاطره أعلى من المستوى المقبول رفض طلبه).[3]

[1]. سليمان أبو صبحا، **الإدارة المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع شركة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر،2009،ص465،

[2]. نفس المرجع، ص 466 .

[3]. نفس المرجع، ص 467.

خامسا: المقابل الذي يحصل عليه البنك

يتمثل هذا المقابل الذي يحصل عليه البنك في عاملين أساسين هما:

أ . سعر الفائدة (نسبة الربح)

ب . مصاريف والعمولات[1].

الفرع الثالث: أهمية الإئتمان المصرفي

تؤدي البنوك دورا هاما في الاقتصاديات المختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها، والتي تخدم بموجبها عمل الاقتصاد المختلفة والإسهام بتطور هذه النشاطات وتنوعها وتوسعها، وبحيث يؤدي هذا إلى أن يصبح من غير الممكن حصول التطور والتنوع والتوسع في النشاطات الاقتصادية، سواء ارتبط ذلك بعمليات الإنتاج، والتوزيع والتداول، ومن ثم الاستهلاك، بدون الدور الفعال للبنوك من خلال الائتمان أي لتمويل هذه النشاطات وخاصة في الدول الرأسمالية، وبالذات المتقدمة منها، ولذا يقال أن الائتمان يعتبر دم الحياة للأعمال، وبهذا فإن أهمية البنوك ودورها في عمل الاقتصاد وتطوره وتنميته تبرز من خلال الوظائف التي يؤديها الائتمان التي تمنحه البنوك ودوره في ذلك، والذي يتمثل في:

- إن الائتمان الذي تمنحه البنوك يوفر وسيلة التبادل، ذلك أن الأوراق النقدية في الوقت الحاضر، والنقود المعدنية والمسكوكات المساعدة تمثل دينا لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها [2].
- يساعد الائتمان في استحداث قدر من وسائل الدفع تتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع،ويسمح أيضا بالاستغناء عن النقود في الكثير من المعاملات.
- يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة درجة كفاءة عملية التخصيص للموارد الاقتصادية في المجتمع، وذلك على مستوى الاستهلاك، الإنتاج . في مجال الاستهلاك يساعد الائتمان المستهلكين في رسم خطط إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن على نحو تحقق لهم أقصى إشباع ممكن. وفي مجال الإنتاج يساعد الائتمان المشروعات

[1] محمد كمال عفالة، مرجع سبق ذكره،ص 18.

[2] . فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**،جدار الكتاب العلمي، عمان ' الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص .276

في الحصول على القروض، وبما أن الإنتاج الحديث يقوم على أساس التركيز والتمركز للمشروعات بزيادة الاستثمارات الجديدة[1].

- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف تتدفق بكفاءة إلى الإستخدمات الأكثر إنتاجية [2].
- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
- يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال إستخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.
- للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد منة الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار وتوفير موارد للائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك[3].

المطلب الثالث: وظائف الائتمان المصرفي وخصائصه

هناك العديد من وظائف الإئتمان المصرفي وخصائصة وفي ما يلي أهم النقاط التي تتناول ذلك:

الفرع الأول: وظائف الائتمان المصرفي

للائتمان المصرفي دور أساسي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة، فالائتمان المصرفي يساهم بدرجة كبيرة في تسديد الديون والوفاء بالالتزامات بين الأفراد والشركات ووسائل الدفع المصرفية بشكل أكبر من استخدام النقود المتداولة ويمكن تلخيص وظائف الائتمان المصرفي الأساسية في ما يلي:

1. وضيفة تمويل الإنتاج

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من الإدارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة،لذا فإن اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل

[1]. سوزي عدلي ناشد، **الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005،ص ص 170، 171.

[2]. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني**، الوراق للنشروالتوزيع، عمان الأردن، 2002،ص29.

[3]. نفس المرجع،ص30.

العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة، كما تمكن للمنتجين الحصول على التمويل الذي يحتاجونه عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد، كما أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني وتسريعها وزيادة حجمها، هذا فضلا عن تقديم المصارف للقروض المباشرة للمستثمرين مما يوفر لديها ودائع المدخرين.

2 . وضيفة تمويل الاستهلاك

تتركز وضيفة تمويل الاستهلاك في تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية، كالأثاث والأجهزة المنزلية، وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا، وهنا تجتمع الحاجة إلى السلعة والرغبة في شرائها، كما أنه لابد من وجود القدرة المالية لدى المستهلك لدفع ثمن السلعة حتى تكتمل عملية الشراء[1].

3 . وضيفة تسوية المبادلات

إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإجراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكومات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ أن معظم التعاملات في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات وسيلة للدفع أو وسيطا للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع، كما أن قيام البنوك التجارية بخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عملية المبادلة وتوسيع حجمها[2].

الفرع الثاني: خصائص الائتمان المصرفي

يمنح الائتمان المصرفي للمؤسسات الكبيرة والصغيرة باعتبارها أكبر حجما وتوسعا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة فتحتاج أكثر للائتمان المصرفي لتمويل مشاريعها وباعتباره النشاط الأكثر شيوعا فهو يتمتع بهذه الخصائص:

---

[1] . زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص69

[2] . ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 139،140.

1. الثقة بين الطرفين : وهي أهم خصائص الائتمان فلابد من البنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الوقت المحدد.

2. تحديد مدة الاستحقاق: يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال واستحقاقها.

3. التعهد والمبادرة: يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الأخير على شروط العقد؛

4. الربح أو الفائدة : يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال والمتمثلة في الفائدة.[1]

[1]. حابس إيمان، **دور التحليل المالي في منح القروض**، دراسةحالة بنك الجزائر وكالة ورقلة، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، دفعة 2011.ص17.

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى العديد من المفاهيم النظرية التي تتحدث عن البنوك التجارية حيث خرجنا بنتيجة أن البنوك التجارية هي مؤسسة مالية وسيطة بين أشخاص لهم فائض في الأموال وأشخاص لهم عجز في الأموال، كما تطرقنا إلى العديد من خصائص البنوك التجارية وأهدافها المتمثلة في الربح بدرجة أولى إضافة إلى السيولة والأمان، وكذلك تناولنا وظائف البنوك التجارية، وتوصلنا كذلك إلى أن البنك لابد من إتباع مراحل معينة لمنح الإئتمان المصرفي.

الفصل الثاني

عموميات حول الإستثمار السياحي

تمهيد:

تعتبر الإستثمارات السياحية من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتأهيل اليد العاملة، وذلك بتنويع وإدخال الخبرات في ميدان القطاع السياحي، وهذا بدوره يؤدي إلى التدفقات النقدية وزيادة التوسع في المناطق السياحية.

ومن أجل هذا سنتناول في هذا الفصل مدخل حول الإستثمار، بالإضافة غلى مفاهيم أساسية حول الإستثمار السياحي، وأخيرا آليات تمويل البنوك التجارية للإستثمار السياحي.

المبحث الأول: مدخل حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم الأنشطة الاقتصادية، ويشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجابا على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار

يقصد بالإستثمار في اللغة، مصدر إستثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الإستثمار، وأصله من الثمر وهو له عدة معان منها مايحمله الشجر وماينتجه، ومنها الولد، حيث يقال: الولد ثمرة القلب، ومنها أنواع المال.

ويقال: ثمر (بفتح الميم) الشجر ثمورا،أي ضهر ثمره، وأثمر الشيئ أي أتى نتيجته، وأثمر ماله (بضم اللام) أي كثر ، ويقال إستثمر المال وثمره(بتشديد الميم) أي إستخدمه في الإنتاج.

أما الإستثمار(investment) في الإصطلاح فيقصد به: "إستخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء المكائن والألات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة براء المكائن والمواد الأولية ، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات".

ويقصد بالإستثمار في المعنى الإقتصادي: "توضيف الأموال في مشاريع إقتصادية وإجتماعية وثقافية ، بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أ, تجديد وتعويض رأس المال القديم"[1]

تعريف الإستثمار

يعرف الاستثمار بأنه: "هو عبارة عن تخصيص الأموال لشراء سلع إنتاجية بغية الإنتاج سلع أو خدمات وهذا يفسر لنا من الناحية المالية بالتخلي عن إيرادات مالية سائلة أملا في الحصول على إيرادات أخرى في فترات زمنية متعاقبة"[2].

[1]. قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار: بين النضرية والتطبيق**،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ،2009،ص29.

[2]. جمال محمد الزناتي، **تنظيم وإدارة الإستثمارمؤسسة**، شباب الجامعة ،إسكندرية، مصر،2017،ص6،.

الفرع الثاني: أنواع الإستثمار

توجد أنواع متعددة للاستثمار تعتمد على معايير مختلفة لتصنيفه، نذكر منها[1]:

- الاستثمار المباشر

وهو الاستثمار في جميع في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالاستثمارات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة.

-الاستثمار غير مباشر

وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء الأوراق المالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.

كذلك نميز بين: [2]

- الإستثمار الوطني

الجهة المستثمرة أو الممولة تنتمي لنفس البلد المستثمر فيه ويقسم إلى إستثمار عام وإستثمار خاص:

* **إستثمار وطني عام**: يقوم عليه القطاع العام ، أو الحكومة ، أو المؤسسات أو الهيئات العامة بدافع عام، مثل تخفيف البطالة، زيادة معدلات النمو والرفاهية العامة.

* **إستثمار وطني خاص**:يقوم به أفراد أو مؤسسات خاصة، بدافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي.

-الاستثمار الأجنبي

يعتبر الاستثمار أجنبي عندما يقوم مؤسسة باستثمار خارج حدود الدولة الأم. وينقسم هذا الاستثمار إلى:

[1] . ماجد أحمد عطا الله،**إدارة الإستثمار**،دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن2011،،ص22.

[2] . قاسم نايف علوان، **مرجع سبق ذكره**،ص.37

*** استثمار أجنبي مباشر**

وهو تلك الإستثمارات التي يديرها أجانب، بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة، ومعظم هذه الإستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات.

*** إستثمارات المناطق الحرة**

وهو الإستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة وتقع في نطاق ميناء بحري أوبري أو جوي أو بالقرب منه، ويتم عزلها جمركيا عن الدولة عن ، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات ومعاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معملة الواردات، ومع أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنضام قانوني خاص من حيث نظام العمل، ومنح تراخيص شغل الأراضي والعقارات، ودخول وخروج البضائع إليها ومنها..... الخ[1].

- استثمار المحفظة

يتمثل في استثمار الأجانب لأصول مالية خارج حدود الدولة الأم.

أما حسب ملكية الاستثمار، فيمكن التمييز بين: [2]

- إستثمار عام

تقوم به عادة الحكومة كونها مالكة لهذا الإستثمار وقد يسمى أيضا الإستثمار في القطاع العام أو القطاع الحكومي، وتتسم العوائد بهذا النوع من الإستثمار بأنها متدنية، وغالبا ماتهدف الحكومة من خلاله إلى تقديم خدمة معينة للمواطن أو تقديم خدمات ما للإستثمارات الأخرى.

- إستثمار خاص

يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة بإعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه وهو يشكل أهم شكل من أشكال الإستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية، وأكثر مايميز هذا الإستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية

---

[2]- عبد الكريم بعداش،**الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه،النقود والمالية ، جامعة الجزائركلية العلوم قتصادية وعلوم التسير،الجزائر 2008،ص38 .

[2]. مروان شموط ، كنجو عبود كنجو، **أسس الإستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة ، مصر،2008، ص22.

وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، كما يتسم هذا النمط من الإستثمارات بالمرونة في الإدارة والتنظيم وفي إتخاذ القرارات على عكس الإستثمار العام الذي تسوده المركزية في إتخاذ القرارات ويخضع للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من المقدرة الإدارية للقائمين عليه.

- **الإستثمار المشترك**

يجمع ما بين الاستثمار العام والخاص، حيث يقوم الأفراد هنا بشراء حصص في المنشأت الحكومية سواء كانت إنتاجية أو خدمية، وفي الكثير من المنشآت ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة، غير هذا النمط منة الإدارة أخذا يتراجع في ظل الخصخصة والشراكة الإستراتجية مع المستثمر الخاص.

وحسب الغاية من الاستثمار يمكن أن نميز بين:

- **الإستثمارات الإحلالية**

يمكن التمييز بين نوعين من هذه الإستثمارات، الأول يهدف إلى إحلال أصول جديدة مكان الأصول القائمة والتي إنتهى عمرها الإنتاجي بالإستهلاك وهذا النوع لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للوحدة الإقتصادية بل المحافظة على الطاقة القائمة، أما الثاني فيهدف إلى إحلال أصول قائمة مازالت صالحة للإستخدام إلا أنها تعتبر متقادمة فنيا، وهذا النوع من الإستثمار هو الأكثر شيوعا، ويرمي أساسا إلى تخفيض الإنتاج أو تحسين الأداء ويطلق عليه أيضا إستثمارات بغرض التطوير[1] modernisation.

- **الإستثمارات التوسعية**

الغرض منها هو تمكين المنشأة من مواجهة زيادة الطلب في المستقبل، وهذا يتم إما بزيادة الإنتاج بزيادة لإنتاج القائم دون تغيير في تشكيلة المنتجات الحالية، وإما إضافة خطوط إنتاج جديدة وهنا تتغير تشكيلة المنتجات القائمة[2].

[1]. محمد صالح الحناوي، رسمية قرياقص، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية ، مصر، 1996 ،ص182.

[2]. عبد الحميد عبد المطلسب، **السياسات الإقتصادية على مستوى المشروع**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل، القاهرة ، مصر، 2005، ص 204.

- **الإستثمارات الإستراتجية**

هذا النوع من الإستثمارات يصعب تقدير عائده المتوقع كميا على عكس الأنواع السابقةوذلك لإرتباطها بعوامل غير مالية من الصعب قياسها[1].

وتوجد عدة تصنيفات أخرى للاستثمار نذكر منها:

- **الإستثمارات المنتجة والغير منتجة**

وهي إستثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسين في النوعية وبأقل التكاليف الممكنة سميت هذه الإستثمارات بالإستثمارت المنتجة وفي حالة العكس فهي غير منتجة[2]

- **الإستثمار البشري**

يعتبر توضيف شخص ذو كفاءة معينة في مشروع معين نوع من الإستثمار، بإعتبار أن ما يقدمه من خدمات لمصلحة منشأته يؤدي إلى زيادة ارباحها وإنتاجها، ويعتبر ذلك أكبر بكثير من كلفة ذلك الشخص على المنشأة، كما تعتبر النفقات أو الكلف الخاصة بتدريب العاملين بهدف رفع مهاراتهم وكفاءتهم الإنتاجية ، نوعا من الإستثمار البشري[3].

- **الإستثمار التجاري أو الإدعائي**

تعتبر حملات الدعاية والإعلان لأهداف تجارية، إستثمارات قائمة بذاتها وغالبا ماتكون غير مادية، فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الإستثمارات الأخرى، فهذا المردود قد يكون لحظيا وقد يكون أجلا، ومن هنا تأتي الصعوبة في تحديد مدى تأثيره الفعلي على زيادة حجم المبيعات مثلا، أو على تحسين سمعة الشركة أو المنشأة[4].

---

[1] . عبد الغفار حنفي، رسمية قريقاص، **أساسيات الإستثمار والتمويل**، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، مصر،1999،ص266.

[2] . حجلة سعيدة حازم، **دور الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تحليل قطاعي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، الجزائر،2010 2011، ص42.

[3] . عقيل جاسم عبد الله ، **تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي**، بيانات النشر، الطبعة الثانية،عمان، الأردن،1999 ، ص14.

[4] . **نفس االمرجع** ،ص14.

- **الاستثمار الحقيقي**

هو أي استثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبمعنى أخر هو كل استثمار يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي من هنا فإن استخدام الموارد الاقتصادية أو استغلالها بشكل يضيف سلعا أو خدمات جديدة يعتبر استثمارا بالمعنى الاقتصادي وهو الاستثمار الحقيقي[1].

- **الإستثمار المالي**

هو الذي يتعلق بالإستثمار في الأصول الحقيقية مثلا، الأراضي ، المباني المعدات[2]

- **الإستثمار قصير الأجل**

ويشمل كل من الودائع الزمنية، والأوراق المالية، والتسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل.

- **الإستثمار طويل الأجل**

يشمل الأصول، والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس بقصد الإحتفاظ بها وتشغيلها مدة طويلة والتي يصعب تحويلها إلى نقود.

- **الإستثمار ذو العائد السريع**

يوفر هذا النوع من الاستثمار عوائد سريعة مثل الإستثمار في الأوراق المالية (الأسهم . السندات)، الصناعات الإستهلاكية.

- **الإستثمار ذو العائد البطيئ**

يكون هذا النوع من الاستثمار ذو عوائد يتم الحصول عليها بصورة بطيئة وخلال فترة زمنية طويلة، مثل مشاريع البنية الأساسية، الصناعات الثقيلة.

---

[1] . شقيري نوري موسى وأخرون، **إدارة الإستثمار**، دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن، 2012،ص26.

[2]. chrissos،**gillet**، **decision d investissement**، pearson edition، france،2003،p106

- الإستثمار التلقائي

هو الإستثمار الذي تقوم به الدولة دون إعتبار لما يدره من عائدا مثل الإستثمارات الحكومية في إقامة الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية.

- الإستثمار المحفز

هو الإستثمار الذي يقوم به الأفراد بدافع توقع عائد مجز عنه، ولو لا توقع هذا العائد لما أقدم عليه الأفراد[1].

ونوضح أنواع الإستثمار في الشكل التالي:

[1]. علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون العربي**، المنضمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،مصر، 2009،ص9.

الشكل رقم(2-1) يوضح أنواع الاستثمار

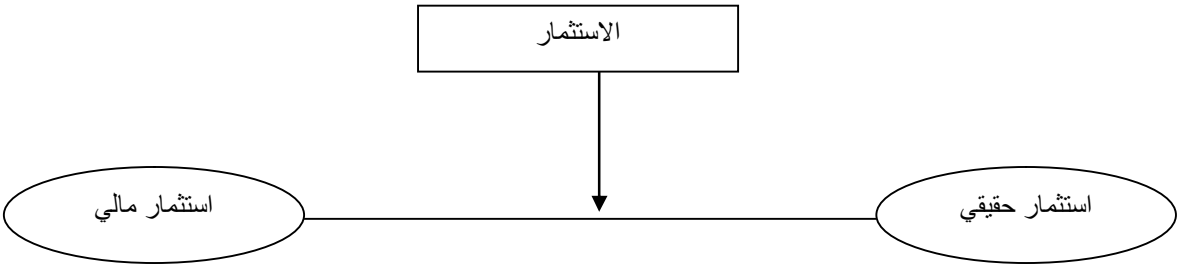

محلي/ اجنبي	داخلي/ خارجي	عام/ خاص	صافي/ إحلالي	مستقل/ متولد
1. إستثمار في مجال القوى البشرية . بناء المدارس والمعاهد والجامعات . في المجال الصحي.				
2. إستثمار في الموجودات غير الملموسة .كل مايؤدي إلى تطوير الخدمات.				
3. إستثمار في مجال رأس المال الثابت . يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية مثل المصانع. . يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية مثل البنى الارتكازية. . لا يولد زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية مثل المتاحف والنصب التذكارية .				
4. استثمار في مجال الزيادة في المخزون السلعي مخزون اختياري مخزون إجباري. 5 . إستثمار في مجال الزيادة في صافي الصادرات . تبني انتاج لسلع مطلوبة من قبل السوق الأجنبية.				

محلي/ أجنبي	داخلي/ خارجي	عام/ خاص
1 . إستثمار غير قابل للتداول . مثل ودائع لأجل طويل، ودائع التوفير، شهادات الإيداع غير القابلة للتداول، قروض فائض الإحتياطي الإلزامي، السندات الإدخارية الحكومية .		
2 . إستثمار في سوق النقد القابل للتداول . مثل أوامر السحب القابلة للتداول، شهادات الإيداع القابلة للتداول، الأوراق التجارية، أذونات الخزينة.		
3 . استثمار في سوق رأس المال القابل للتداول . مثل الأسهم العادية، الأسهم الممتازة ، السندات.		

المصدر:اسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر،مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل، إثراء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013،ص31.

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار ومحدداته

الفرع الأول: أدوات الإستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط الاستثمار investment media، وأدوات الإستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات المختلفة كثيرة جدا منها[1]:

1. الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الإستثمار في عصرنا الحاضر وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الإستثمارفي عصرنا الحاضر الأخرى وتختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا. فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ماهو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها والتعهدات، كما أن منها ماهو أدوات الدين مثل السندات، وشهادات الإيداع وغيرهما[2].

2. العقارات

تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الإستثمار بعد الأوراق المالية، ويتم فيها الإستثمار بشكلين:

أ . مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي(مباني أو أراضي).

ب . غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات[3].

[1] . زياد رمضان **مباديء الإستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن،2007، ص43.

[2] . محمد مطر، **إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ، عمان، الأردن، 2006،ص80.

[3] . عبد الكريم بعداش،**مرجع سبق ذكره**،ص40.

3. السلع

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للإستثمار لدرجة تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصات للقطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل ورابعة للشاي في سيريلانكا...الخ[1].

4. المشروعات الإقتصادية:

تعتبر المشروعات الإقتصادية من أكثر أدوات الإستثمار إنتشارا، وتتنوع أنشطتها مابين صناعي وتجاري وزراعي...الخ ، كما أن منها من يتخصص في تجارة أو صناعة السلع، ومنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات[2].

5. العملات الأجنبية:

يتميز سوق العملات عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين أساسين:

العنصر الأول: حساسيته المفرطة للظروف الإقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الإستثمار فيه.

العنصر الثاني: فهو أنه سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة وسائل الإتصال الحديثة[3].

6. المعادن النفيسة

يعتبر الإستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين...الخ مجالا للإستثمارات الحقيقية، وتواجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منضمة لعل أهمها على التوالي:سوق لندن ،وسوق زيوريخ،ثم سوق هونك كونغ.

[1] . زياد رمضان ، مرجع سبق ذكره،ص43.

[2] . محمد مطر، مرجع سبق ذكره ، ص86.

[3] . نفس المرجع، ص87.

7. صناديق الإستثمار

يعتبر صندوق الإستثمار أداة مالية لكن وبحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها أموال الصندوق يكون أداة إستثمار مركبة، ويمارس صندوق الإستثمار عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعاوشراءا، كما يمكن بالمثل تكوين استثمارية تمارس المتاجرة بالعقار[1].

الفرع الثاني: محددات الإستثمار

يتحدد حجم الإستثمار بعدد من الظروف الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الضروف البائدة في البلد ، لكن الظروف أو المتغيرات الإقتصادية هي المحدد الذي سوف نركز عليه في هذا الجانب وهو يتمثل في الأتي[2].

- سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقا للمفهوم الإقتصادي للإستثمار).
- الكفاية الحدية لرأس المال(الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر).
- التقدم العلمي والتكنولوجي.
- درجة المخاطرة.
- مدى توفر الإستقرار الإقتصادي والسياسي والمناخ الإستثماري .
- عوامل أخرى: مثل توفر الوعي الإدخاري والإستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة[3].

المطلب الثالث: أهمية الإستثمار وأهدافه

الفرع الأول :أهمية الاستثمار

تتمثل أهمية الاستثمار فيما يلي:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإرتفاع مستوى نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

---

[1] . **نفس المرجع** ، ص 92.

[2] . قاسم نايف علوان ، **مرجع سبق ذكره**،ص38.

[3] . ماجد أحمد عطاله، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين[1].
- مساهمة الإستثمار في مكافحة البطالة من خلال إستخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقروالجهل وبعض أشكال التخلف.
- مساهمة الإستثمار في دعم البنية التحتية[2] .
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الألات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.
- توفير التخصصات لمختلف الفنين والإداريين والعمالة الماهرة

الإستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الإقتصادي والمالي وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية، والمؤسسة التي لاتستثمر محكوم عليها بالزوال والتوقف عن النشاط، لأنها لاتقوى على منافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتوجات[3].

الفرع الثاني: أهداف الإستثمار

تتباين أهداف الإستثمار حسب الإمكانات المالية المتاحة للمستثمر وطبيعة طموحاته الإقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الإئتمانية وفرص الإستثمار المختلفة وما يسود من مناخ إستثماري في محيط نشاطاته وأخيرا ما يميز به شخصيا أو ما يعتمد عليه من قدرات، اجهزة إدارية، ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف الآتية[4]:

- **المخاطرة وسلامة رأس المال**

إن أول عنصر يجب أن يأخذه المستثمر بعين الإعتبار هو حجم المخاطرة التي يمكن أن يكون مستعدا لقبولها، فبالقياس إلى بيئة سوق رأسمال كفوءة، فإن المخاطر تميل أن تكون مرتبطة إرتباطا وثيقا بالعائد، فمعظم الماليين يرون أن هؤلاء الذين يثبتون بإستمرار على عوائد عالية تصل إلى عشرين بالمئة أو أكثر، تكون المخاطرة

[1] . شقيري نوري موسى وأخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[2] . مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **مرجع سبق ذكره** ص10.

[3] . منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2012،ص42.

[4] . هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص20.

التي يتعرضون لها أكبر من الإعتيادية، بينما عند بعض المستثمرين البارعين الذين تكون لديهم القدرة على إدراك هذا العائد فإن معظم العوائد التي يحققونها يمكن أن تعوضهم عن المخاطرة[1].

- **تحقيق عوائد مستقرة**

أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة، وهنا يجب الإهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمتها من جانب وتتجاوز التكاليف الفرصية المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب أخر.

- **إستمرار السيولة النقدية**

رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الإستراتيجي لإهتمام المستثمر الإعتيادي إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب، منها:

أ. تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير.

ب. إبقاء الديون المستحقة وبنفس العملات (الوطنية أو الأجنبية) التي تم تمويل هذه الديون بها.

ج. مواجهة متطلبات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والصحية الخاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري ومواجهة متطلبات التنضيم الإداري للإستثمار عندما يجري الإستثمار في إطار مؤسسي.

- **إستمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة،**

ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الإعتيادية ولتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشة وثم قدراته الإنتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الإستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة[2].

[1]. مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة الإستثمار والمحافظ الاستثمارية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010،ص26.

[2]. هوشيار معروف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 30،31.

- **الإهتمامات الضريبية**

تتأثر الخطط الإستثمارية عادة بالقوانين الضريبية مما ينعكس ذلك على أهداف المستثمرين، فمن ناحية يكون المستثمرون ضمن شريحة ضريبة عالية أهداف إستثمارية مختلفة مقارنة بأولئك الذين يكونون ضمن شريحة ذات معدلات ضريبية أقل وتكون لهم إستثمارات تتمتع بإعفاء ضريبي ، غذ أن المستثمر ضمن ضريبة شريحة يخضع لضريبة عالية يمكن أن يفضل مثلا السندات البلدية والتي كون فوائدها غير خاضعة للضريبة ، أو إستثمارات تمنح إعفاءا ضريبيا وأن تكون ذات ضريبة محدودة.

- **العوامل التشريعية والتنظيمية**

إن عملية الإستثمار والأسواق المالية بشكل عام تكون منضمة بشكل عالي وتعمل في ضل القوانين والتشريعات، إلا أنه نجد في بعض الأحيان أن هذه القوانين تعطل أو تعيق تحقيق استراتيجيات الإستثمار سواء كان ذلك للأفراد أو المؤسسات مما يتطلب معه مراعاة تلك القوانين والأنظمة عند بناء أهداف الخطة الإستثمارية للمستثمر[1] .

- **الربح**

إن الربح هو المحرك الأساسي لإتخاذ قرار الإستثمار، ولكن ينبغي التفرقة بين الربح المحقق والربح المتوقع فكلاهما يثير الرغسة في الإستثمار ولكن بدرجات متفاوتة، ويجب أن يكون هذا الربح في شكل تدفقات مستمرة غير منقطعة، وهنا يجب الإهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية ، وعليه فإن المستثمر لايقدم عبى الإستثمار إلا إذا كانت عوائد الإستثمار الصافية بقيمتها الحالية أكبر من كلفة الإستثمار[2].

- **الرغبة في إشساع الطلب المحتمل**

أذا توقع المستثمر أو المنتج لأي سلعة أن هناك زيادة في الطلب على سلعته التي ينتجها، فإنه يتوسع في قدرته الإنتاجية لأن الهدف الأساسي هو إشباع الطلب المحتمل أو المحافضة على نصيبيه في السوق.

---

[1] . مؤيد عبد الرحمان الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] . بن الضيف محمد عدنان، **مقومات الإستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2013،ص25.

- **التقدم التكنولوجي**

وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى فتح مجال من مجالات الإستثمار، وذلك بفتح وحدة إنتاجية تنتج هذه الألات المتطورة أو بإعادة تغيير الآلات القديمة بأخرى حديثة، وذلك من أجل البقاء في السوق أو زيادة حصته السوقية.

- **الهدف الشخصي**

يتمثل هذا الهدف في طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية، ولتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته وهذا الهدف يشمل كافة الناس دون إستثناء سواء كانوا منتجين أو عاطلين [1] .

- **المحافظة على قيمة الموجودات وعددها**

يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات إستثماره حتى لاتنخفض قيمة موجوداته(ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل إرتفاع الأسعار[2].

[1] . بن الضيف محمد عدنان، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[2] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الإستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى،2009 ،ص16.

شكل (2-2): يوضح أهداف الاستثمار

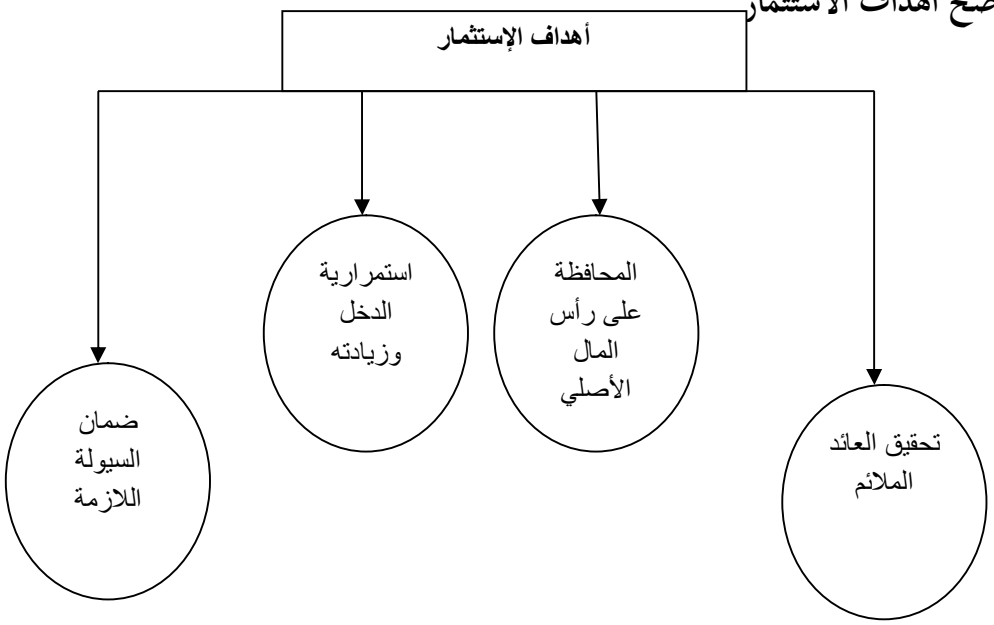

المصدر: مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ص16.

يظهر لنا الشكل رقم (2-2) أن هناك أربعة أهداف رئيسية للاستثمار، تمثل أساسا في تحقيق العائد الملائم، مع مراعاة الحفاظ على رأس المال المستثمر، وكذا يجب على المستثمر أن يحافظ على ديمومة هذه المداخيل خلال الفترة الزمنية الطويلة، مع ضمان توفير السيولة اللازمة للنشاط.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الإستثمار السياحي

عادة ما تحظى عملية الاستثمار السياحي من بين العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة أهمية كبيرة، كون الاستثمار السياحي يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار السياحي وأهميته

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار السياحي

ثمة تعدد في تعريفات الإستثمار السياحي، وتفاوت في ما بينها. ولتوضيح هذا الإختلاف، نضع عددا من الأمثلة التي وردت في الأدبيات العلمية والمهنية العربية والدولية، ثم نعقبها بعدد من الملاحظات والتحفظات

التي يمكن أن تثار حولها، تمهيدا لعرض مفهوم الإستثمار السياحي الذي تتبناه هذه الدراسة. وهذه التعريفات هي: [1]

- الإستثمار السياحي هو "ذلك الجزء من القبلية الإنتاجية الأنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي سواء المادي أو البشري ، بغية زيادة طاقة البلد السياحية، كالفنادق والمدن السياحية والمطاعم والطرق والنقل السياحي."
- "هو القدرة على تحقيق الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال السياحة، من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية والتشغيلية وتحسينها، وتقديم أفضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة."
- "هو سلسلة من المصروفات على المشروعات السياحية، تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة، أي هو تأجيل لعوائد ومنافع فورية لكي تتحقق من هذه المشروعات في المستقبل بصورة مرضية تتسم بالتنظيم وتعظيم النتائج، بتخصيص جانب من الموارد المتاحة في إستخدمات معينة.
- "هو الإستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة، وهي تشمل الإستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة، التي يمكن إجمالها ضمهما في محورين أولهما: الإستثمار في التجهيزات والتسهيلات والمرافق السياحية، التي تعرف إصطلاحا بالخدمات السياحية، والتي تضم الإستثمار في خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية(كالفنادق، والمطاعم ومراكز الترفيه)، وخدمات النقل السياحي، وخدمات مراكز الإتصالات والإستعلامات السياحية. وثانيهما: الإستثمار في لموارد السياحية، ويتمركز في مواقع وأماكن ومباني التراث الثقافي والعمراني، بالإضافة إلى أماكن ومراكز ومواقع التراث الطبيعي."

على ضوء التعريفات السابقة، يمكن أن نعرف الاستثمار السياحي بأنه: " سلسلة متداخلة من العمليات المركبة التي تحدد أوجه ومجالات الإنفاق والتمويل الإستثماري، الهادفة إلى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي، ليلائم الطلب المتوقع عليه، بما يخدم أهداف التنمية السياحية المستدامة والمسؤولة، في ظل ظروف بيئية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية وإقتصادية وحضارية ومادية شديدة التعقيد، بما يضمن تعزيز القيمة المضافة الكلية على المستوى

[1] . مصطفى السيد أحمد مكاوي، **الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث العلمية،الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات، 2014،ص14.

الاقتصادي، وهو ما يستلزم تعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة في إطار رؤية اقتصادية كلية."[1]

الفرع الثاني: أهمية الإستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي من النشاطات التي تجلب المداخيل للبلد دون الحاجة لشحنها وتوصيلها للمستهلك، ذلك أن السائح يأتي إلى الموقع السياحي ويشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا في الواقع يولد أنماط من االمنافع والتكاليف تختلف اختلاف تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك وتتمثل أهمية الاستثمار السياحي في ما يلي:[2]

- أن الاقتصاديين السياحيين لا يدعون إلى الإستثمار السياحي في القطاع السياحي دون الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الأخرى، وبذلك ترفض التنمية أحادية الجانب وندعوا الى اللإستثمارات السياحية في القطاع السياحي باعتباره قطاع نشيط وكثيف التشابك القطاعي ان يحرك الدورة الاقتصادية وان تكسر سلسلة الفقر من جانب قلة الطلب وتسمح بالتالي بتنشيط من الخارج يترتب عليه تحريك قطاعات إنتاجية مختلفة.
- أن أحد العوامل الهامة لجذب السياح هو توفير أنواع عديدة من الخدمات والمرافق بمستوى عالي من الكفاءة، فالسائح يقبل على البلدان التي يمكن أن تتوافر فيها مطارات وموانيء حديثة تقدم له الخدمات اللازمة، مثل الخدمات المصرفية وخدمات الإتصال وغيرها بكفاءة وسرعة كما أنه يتوقع عند إقامته في بلد ما ان تتوافر وسائل المواصلات الكافية والمريحة، وأماكن الإقامة اللائقة، وطرق الإتصال السريع[3].

بعبارة أخرى، فان السائح يقصد بلدا معينا للإستجمام والراحة، ولا للبحث عن المتاعب في هذا المجال المهم يظهر مدى أهمية الإستثمارات السياحية، فهي تعمل على:

أ . جذب أعداد أكبر من السياح .

ب . زيادة عدد الليالي التي يقضيها السائح في البلد.

ج . زيادة معدل إنفاق السائح اليومي.

---

[1] . **نفس المرجع**، 16.

[2] . مثنى طه الحوري، **اقتصاديات السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000،ص22.

[3] . إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، **مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن،2015،ص ص146،145.

وبالتالي الحصول على دخل أكبر من النشاط السياحي.

- إن العديد من الإقتصاديين المعارضين يحملون الإستثمارات السياحية أعباء كثيرة، فمنهم من يحمل تكلفة انشاء المرافق العامة من طرق وسكك ومشاريع الماء والكهرباء وغيرها، للإستثمارات السياحية، بمجرد أنها تستخدم أو تستفاد من جزء منها، ولكن هذه الحسابات مخطؤة ومن الممكن الاعتماد على تحليل التكلفة والربحية كمعيار إقتصادي لحساب التكلفة الجزئية التي تتحملها الإستثمارات السياحية من جراء إقامة المرافق العامة.
- هذا وتعتبر الإستثمارات السياحية مسألة هامة لما تحتله السياحة من مكانة بارزة في تطور المجتمع لما لها من أثار إيجابية على مسألتي التطور الإجتماعي ونمو الدخل القومي، فهي المجال الذي تنتعش فيه الخدمات العامة وتتهيأ من خلاله مرافق عصرية للراحة والتسلية لعموم المواطنين إضافة إلى أنها وسيلة فعالة للتعريف بتراث وحضارة القطر وجذب السياح من الخارج
- وأخيرا ومن أهم ما يبرز أهمية الإستثمار السياحي، هي الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة التي تعكسها الإستثمارات السياحية على التنمية الإقتصادية والإقتصاد القومي[1].

المطلب الثاني:خصائص وأهداف الإستثمار السياحي

الفرع الأول: خصائص الإستثمار السياحي:

تتميز الإستثمارات السياحية بجملة من الخصائص، وتتمثل أهمها في:

- الإستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20سنة إلى 25سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية وإجنماعية ذات مخاطر متفاوتة.
- العائد من الإستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الإستثمارات.
- الإستثمارات السياحية لا تسطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.
- الإستثمارات السياحية لاتحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.
- تساهم الإستثمارات السياحية في دعم إقتصاد أي دولة من خلال ماتوفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.

[1]. **نفس المرجع**، ص ص 147،148.

- تعد الإستثمارات السياحية من الصادرات غير المنضورة، ولايمكن نقلها من مكان لأخر[1].
- يعتمد كثيرا على الموارد البشرية وبالتالي هو أكبر موفر للفرص للوضيفية
- يمكن أن يكون محفزا لتنمية مناطق غير نامية أو أقل نموا[2]
- تؤثر التشريعات والقوانين المنضمة للإستثمار في أي دولة على الإستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات والقوانين المنظمة للإستثمار في أي دولة على الإستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الإستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الإستثمارية.
- تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الإستثمار السياحي من رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لايمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي[3].
- يتأثر الإستثمار السياحي بشكل كبير بالإستقرار السياسي والأمني للبلد، حيث أن كسب عملاء هذا النشاط تتطلب أوضاع مستقرة وفي الأجال الطويلة، وهذا يساهم أيضا في المزيد من التعاون بين وكالات السفر الخارجية في ظل المنافسة الشديدة وكثرة تنوع العرض السياحي[4].

الفرع الثاني:أهداف الإستثمار السياحي

يسعى المستثمر السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حفاظا على مكانته ولتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الإقتصاديين، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أ . أهداف اقتصادية

تتجلى الأهداف الإقتصادية للإستثمارات السياحية فيمايلي:

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الإقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول.

---

[1] . سعيداني رشيد، **أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الإقتصادية**، دراسة حالة الجزائر،جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد الثالث، العدد2،جوان 2017،ص7.

[2] . محمود فوزي أحمد لبسخاوي وأخرون،أثر **الإستثمار السياحي على تنوع المنتج السياحي بالتطبيق على الوادي الجديد**، مشروع التخرج الجامعي،2012،جامعة المنوفية كلية السياحة والفنادق قسم الدراسات السياحية،بدون بلد النشر، ص20.

[3] . الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، **الإستثمار السياحي ففي المناطق السياحية** ، دراسة حالة ولاية جيجل،ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان: الإستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامةن يومي 26و27 نوفمبر 2014،المركز الجامعي،ص9.

[4] . بوزاهر نسرين، **تمويل الإستثمارات السياحية في الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستار في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، دفعة 2005،2006، ص32.

- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد إقتصادية للبلد وتنشط الدورة الإقتصادية.
- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات.

ب . أهداف سياسية

تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الإستثمارية السياحية في:

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي.
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى.
- تغيير سلوك الأفراد وإنتظامهم في المنظمات والمشروعات، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

ج . أهداف إجتماعية

تهدف الإستثمارات السياحية إجتماعيا إلى:

- رفع مستوى المعيشة.
- سد الفجوة التنموية الإقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي.[1].

بالإضافة الى :

1. خلق مناصب شغل مباشرة : ويقصد بها المناصب السياحية للمنشأة في القطاع السياحي والخاصة بهياكل الإستقبال، كالفنادق، والمطاعم.....الخ
2. خلق مناصب شغل بطريقة غير مباشرة: عن طريق تفعيل القطاعات المرتبطة بالإستثمار السياحي خاصة تلك المتعلقة بالنقل المطاعم، التكوين الصناعات التقليدية[2]

د . اهداف الإستدامة البيئية:

إن أهداف الإستدامة البيئية مرتبطة بصورة رئيسية بالمحافظة على خصائص البيئة الطبيعية وموارد التراث الثقافي والطبيعي، وحمايتها من التعرض لأي خلل وأثار سلبية ناتجة عن الإستثمار في القطاع السياحي وحركة السياحة، وفي هذا الإطار لابد من العناية بأسس التنيمة السياحية المستدامة وقواعدها ومبادئها، التي تراعي

[1] . أحمد سعيداني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص7،8.

[2] . رضا صاحب أبو أحمد، **وادي السلام بين الواقع الفعلي والإستثمار المستقبلي**، قسم العلوم المصرفية ، ص9.

الإستغلال الأمثل للموارد الثقافية والطبيعية، لإحتياجات الجيل الحالي ومراعاة أجيال المستقبل فأهداف الإستثمار في القطاع السياحي فيما يتعلق بالإستدامة البينية التي تعمل على تحقيق الأتي:

1 . منع أي تغير في االبيئة أو تشويهها أو إستنزاف مواردها.

2 . االمحافظة على مكونات البيئة وإيكولوجية المكان، االذي هو عبارة عن التفاعل بين الإنسان و البيئة.

3 . تعزيز الوعي البيئي لدى السياح من الداخل والخارج، والمستثمرين، ومتخذي القرار في القطاعين العام والخاص.

4 . الإهتمام والعناية بقضايا التلوث المائي والهوائي والصوتي والتلوث البصري.

5 . الإهتمام بالقدرات التحملية للمواقع السياحية الثقافية والطبيعية، بحيث لاتؤدي الحركة السياحية الكثيفة لتدهور المواقع الثقافية والطبيعية.

6 . دراسة الأثر البيئي وتقييمه جراء الإستثمار في القطاع السياحي، والعمل على معالجة الأثار السلبية والمتوقعة، والإشراف عليها وإدارتها لتقليل الأثار الناتجة على البيئة وتحجيمها.

7 . وضع خطة إداة المواقع التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة من خلال الإستثمار في القطاع السياحي [1].

المطلب الثالث: مجالات الإستثمار السياحي

إن التشابك القطاعي الكثيف لصناعة السياحة مع القطاعات الأخرى، يجعل عملية رسم حدود واضحة للإستثمار السياحي مسألة صعبة ومعقدة ولكن على الرغم من ذلك فهناك شبه اتفاق لدى المتخصصين على مجالات الإستثمار السياحي تتحدد بما يأتي:

1) مجال الإيواء السياحي

ويضم الفنادق والموتيلات، الدور السياحية، دور الإستراحة، المجمعات السياحية، المدن والقرى السياحية، الشقق، الكابينات، المجمعات والمخيمات السياحية، وغيرها من أماكن الإيواء المختلفة.

[1] . عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني ، كباشي حسين قسيمة، **الإستثمار السياحي في محافظة العلا بحث مقدم الى الهيئة العامة للإستثمار والأثار**، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، الرياض، السعودية، 2008 ،ص20.

2) مجال اللهو والترفيه

ويضم صالات الألعاب ، المقاهي ، المطاعم السياحية، المسابح، الحمامات ذات المياه المعدنية، مصحات المياه، المتنزهات، مدن الألعاب، الحدائق العامة وغيرها.

3) مجال النقل والمواصلات والإتصالات ويشمل

أ. إستثمارات مخصصة لإقامة المرائب والمحطات واماكن وقوف السيارات، الأرصفة النهرية والبحرية وأماكن وقوف العبارات، والزوارق السياحية، والمطارات وملحقاتها، محطات القطارات وملحقاتها، الموانيء البحرية وملحقاتها.

ب . استثمارات مخصصة لإنشاء الطرق البرية والنهرية المخصصة لخدمة الأغراض السياحية.

ج . إستثمارات مخصصة لشراء وصيانة وتأجير السيارات والمراكب والعبارات والزوارق والطائرات والقطارات المخصصة للأغراض السياحية.

د . استثمارات مخصصة للإقامة الريد والتلغراف والهواتف الأرضية والنقالة والأنترنت، ضمن المواقع السياحية.

4) مجال البنى الإرتكازية السياحية

وتضم شسكات المياه العذبة، المجاري ، الكهرباء ، الغاز، الطرق، الجسور .....الخ،ة من المشاريع التي تخدم السياح وتلبي حاجاتهم العصرية، بالإضافة إلى الإستملاكات للأراضي المخصصة للمشاريع السياحية.

5) مجال الترويج والإعلام والتسويق السياحي

وتضم مكاتب الإستعلامات السياحية، المكاتب والشركات السياحية، الإنفاقات المخصصة لطبع الكراسات والبوسترات السياحية، وكل رأس مال يستخدم لخدمة الإعلام والتسويق السياحي.

6) مجال التعليم والتدريب والبحث السياحي

ويشمل المدارس والمعاهد والكليات والجامعات السياحية والفندقية ، وماينفق على االدورات التدريبية، إيفادات الكوادر السياحية للخارج، ومايتفق على إستقطاب الخبراء الأجانب المتخصصين بالسياحة والفنادق للإستفادة من خبراتهم في مجال التعليم والبحث العلمي السياحين وماينفق على إقامة الندوات السياحية، وماينفق على إعداد الأبحاث السياحية.

7) مجال الإحصاء والمسح الإحصائي

ويشمل الإنفاقات التي تخصص لأغراض المسح السياحي، وإعداد إحصاءات عن النساط السياحي والفندقي، بالإضافة إلى ماينفق على التعاقد مع المنظمات الدولية في هذا المجال.

8) مجال الإدارة والسياحة

ويشمل إنشاء وتأجير وصيانة البنايات والعمارات المخصصة للإرادات السياحية (سواء كانت وزارة أم مؤسسة أم هيئة) ومكاتبها ومستلزمات العمل الإداري من أجهزة ومعدات[1].

9) الإستثمار في مجال الثروة السياحية

ويتمركز الإستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في:

- مواقع التراث الثقافي.
- مواقع التراث الطبيعي[2].

المحث الثالث: آليات تمويل البنوك التجارية للإستثمار السياحي

للبنوك التجارية دور أساسي في إمداد الإقتصاد بالأموال اللازمة لتنميته وذلك عن طريق تجميع الأموال من مصادر الإدخار المختلفة وفق أسس وقواعد معينة، سواء في مجال تجميع الأموال فالبنوك تقوم بإستثمار الأموال وذلك بمنحها على شكل قروض للعملاء لإنشاء مختلف النشاريع سواء كانت جديدة أو من أجل تطويرها.

تنقسم مصادر التمويل المتاحة للمشروع تبعا لأجالها إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل .

[1] . اسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، **مرجع سبق ذكره**، ص 137، 138.

[2] . سامية ابريعم، زينب قريوة، **المقاولاتية ومشاريع الإستثمار السياحي في تلصحراء وفق معايير الحوكمة الإجنماعية**، مجلة المال والأعمالJFBE، جوان2017جامعة سكيكدة ، الجزائر، ص238.

المطلب الأول: التمويل قصيرة الأجل

يحتل التمويل قصير الأجل أهمية بالغة ضمن الهيكل المالي لأي منشأة أعمال، وذلك لكونه عادة مايستخدم لمواجهة النفقات المتعلقة أساسا بالتشغيل العادي للطاقات الإنتاجية للمنشأة، وذلك بغرض الإستفادة وتحقيق وتحقيق التوتزن المالي في أبعد حدوده.

أما بالنسبة لمفهوم وتعريف التمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير، وتلتزم بردها خلال فترة لاتزيد عادة عن عام، وهناك من يرى بأنه يمثل تلك الأموال التي يمكن رصدها من أجل مواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقات الإنتاجية للمنشأة[1].

أما بالنسبة إلى أنواع التمويل قصير الأجل فيمكن تقسيمها أو ترتيبها كما يلي: اللإئتمان التجاري، الإئتمان المصرفي، التمويل عن طريق المستحقات[2].

أولا) الإئتمان التجاري

هو عبارة عن قيام المنشأة بشراء حاجاتها المختلفة من مواد أولية وغيرها من التجهيزات الإنتاجية من منشأة أخرى بالدين.

وبما أن النشاط التجاري مستمر ودائم فإن هذا النوع من التمويل شائع الإستخدام، وتلجأ له عادة الشركات الصغيرة لأنها لاتستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى[3].

ثانيا) الإئتمان المصرفي

قد تكون القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة متبوعة بضمان أو بدون ضمان، تمنح القروض المصرفية لفترة لا تتجاوز العام [4].

هذا ويأخذ الإئتمان المصرفي إحدى الصورتين: الصورة الأولى مبلغ إجمالي تحصل عليه المنشأة مرة واحدة، على أن تقوم بالوفاء بقيمة الإئتمان والفوائد في التواريخ المتفق عليها، أما الصورة الثانية فهي مبلغ إجمالي يمثل

---

[1] . أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الإقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة ، الجزائر، 2008، ص 35.

[2] . **نفس المرجع**، 36.

[3] . طارق الحاج، **مباديء التمويل**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص32.

[4] . عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص416.

أقصى حد أقصى لما يمكن أن تحصل عليه المنشأة خلال فترة متفق عليها على أن يكون لها الحق في الحصول على المبلغ كله مرة واحدة أو على دفعات، وكقاعدة عامة يمكن للمنشأة الحصول على دفعات متعاقبة من القروض حتى تصل جملة الأموال المقترضة إلى الحد الأقصى المتفق عليه، وعندائذ لايمكنها الحصول على أية قروض إضافية، وهذا بالإضافة إلى وجود صور أخرى للإئتمان المصرفي يمكن إيجازها فيمايلي:

أ . الخصم التجاري

وهو شكل من اشكال القروض قصيرة الأجل التي يمنحها البنك التجاري لزبائنه عموما والمنشأت الإقتصادية خصوصا، والمتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية عن حاملها قبل تاريخ الإستحقاق، ومن ثم فهو يحل محل الدائن في تحصيل قيمتها عند هذا التاريخ، بمعنى أخر يقوم البنك بتقديم سيولة أنية لحامل الورقة التجارية قبل موعد إستحقاقها مقابل عمولة يتحصل عليها، ويتولى هو تحصيل قيمتها الإسمية في تاريخ إستحقاقها.

ب . تسبيقات على الحساب الجاري

ويمكن أن يأخذ هذا النوع من الإجراءات صورتين، الحساب الجاري البنكي والحساب على المكشوف[1].

ج . تسهيلات الصندوق

عبارة عن قروض تمنح من قبل البنك للمنشأت التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا والتي ممكن أن تنتج عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، ومن هنا يمكن القول أن هدف هذه التسهيلات هو تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح المنشأة، حيث يتم اقتطاع مبلغ القرض (مبلغ التسهيلات). وعادة مايلجأ إلى هذه التسهيلات في نهاية الشهر أين تكثر وتتعدد مدفوعات المنشأة مثل أجور العاملين، تسديد بعض المصاريف والفواتير...

د . قروض موسمية

وهي عبارة عن قروض تتحصل عليها المنشأة من البنك في بعض المواسم التي تزيد فيها إحتياجاتها للتمويل المؤقت، نظرا لزيادة الطلب مثلا على منتجاتها وإلزامية الإنتاج بكمية أكبر.

[1] أحمد بوراس، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

هـ . الإعتمادات المستندية

وتستعمل في مجال تمويل العمليات التي تقوم بها المنشأة مع الخارج على المدى القصير، وهي مرتبطة أساسا بشراء المواد الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية من مورد خارج الوطن، وبكون البنك بمثابة الوسيط بين المنشأة والمورد[1] .

ثالثا) التمويل عن طريق المستحقات

يتمثل التمويل عن طريق المستحقات في تلك المستحقات الإلزامية الناتجة عن الخدمات التي تحصلت عليها المنشأة والتي لم يتم سداد تكلفتها، وعادة ماتتمثل هذه المستحقات في مبالغ الضرائب المستحقة، اقتطاعات الضمان الإجتماعي، بعض الأجور المستحقة[2].

المطلب الثاني: تمويل متوسط الأجل

يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته مابين سنه وخمسة سنوات[3]، وتتراوح المدة كذلك إلى سبع سنوات.

وبصورة عامة يمكن أن يأخذ هذا النوع من التمويل إحدى الصورتين:

أ . القروض القابلة للتعبئة:

وهي القروض التي يمنحها البنك إلى منشآت الأعمال وتكون له فيها فرصة إعادة خصمها لدى البنك تجاري أخر أو لدى البنك المركزي، وعليه يستطيع البنك المصدر لهذا النوع من القروض الحصول على سيولة في الوقت الذي يحتاج فيه إليها، ويتولى البنك الأخر عملية تحصيل هذه القروض في تاريخ إستحقاقها.

ب . القروض غير القابلة للتعبئة

في هذا النوع من القروض لايتوفر البنك على إمكانية الحصول على سيولة سريعة قبل موعد الإستحقاق عن طريق خصم هذه القروض، مما يعرضه إلى مخاطر عدم الوفاء.

---

[1] . **نفس المرجع**، ص40.

[2] . **نفس المرجع**، ص41.

[3] . معراج هواري، حاج سعد عمر، **التمويل التأجيري المفاهيم والأسس**، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2012، ص17.

وبصورة عامة يمكن تقسيم مصادر التمويل المتوسط الأجل إلى الأنواع التالية:

1 . قروض المدة:

تتميز قروض المدة بأجالها المتوسطة والتي تستحق خلال فترات زمنية بين الثلاث والسبع سنوات ، مما يعطي المقترض الإطمئنان بتوفير التمويل ويقلل من أخطار إعادة تمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل[1] .

2 . قروض التجهيزات:

عندما تقوم الشركة بشراء أليات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات، وتدعى هذه القروض قروض تمويل التجهيزات وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل البنوك التجارية، الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات، وشركات التأمين وصناديق التقاعد والتأمينات الإجتماعية، أما أنواع التجهيزات التي يتم تمويلها بهذا الشكل فهي عديدة ومتعددة. وتمول الجهة المقرضة عادة مابين70إلى 80 بالمئة من قيمة التجهيزات وتبقى 20إلى 30 بالمئة من القيمة كهامش أمان للممول تدفع من قبل المقترض[2].

المطلب الثالث: تمويل طويل الأجل

لقد تم تناول كل من التمويل قصير الأجل والتمويل متوسط الأجل بإ عتبارهما عنصرين من عناصر الهيكل المالي للمنشأة، واللذان يرتبطان إلى حد كبير بنشاطها الإستغلالي، إلا أنه غالبا ما يحدث وأن تكون المنشأة في حاجة إلى أموال من أجل التوسع في نشاطها، أو من أجل إقامة استثمارات جديدة، هذه الإستخدمات عادة ما تحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبيا، وعليه فهي تعتمد أولا على مواردها الذاتية التي ما تكون عادة غير كافية لتلبية المتطلبات الاستثمارية الجديدة مما يدفعها إلى اللجوء إلى المصادرالخارجية.

أهم أنواع التمويل طويل الأجل هي الأسهم العادية والممتازة والأرباح المحتجزة والقروض طويلة الأجل (سواء كانت تمثل قروض من البنك أو السندات) والتي ستناولها تباعا[3].

[1] . أحمد بوراس، **مرجع سبق ذكره**،ص43.

[2] . **نفس المرجع**، ص47.

[3] . **نفس المرجع**، ص48.

أ . الأسهم العادية:

تمثل الأسهم العادية صكوكا متساوية القيمة تشكل جزءا من رأس مال الشركة،وهي بذلك تعد بمثابة سند ملكية في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، وتعتبر الأسهم من مصادر التمويل طويلة الأجل حيث أنه ليس لها تواريخ إستحقاق محددة طالما كانت الشركة المصدرة لهاقائمة ومستمرة، وبالمقارنة مع غيرها تتميز الأسهم بخاصيتين أساسيتين هما: حق المطالبة المتبقي،والمسؤولية المحدودة[1].

وإلى جانب الأسهم العادية ضهرت خلال الثلث الأخير من القرن العشرين عدة أنواع من الأسهم العادية والتي نذكر أهمها فيمايلي:

1. الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية

إن الذي ضل معروفا لدى المتعاملين الإقتصاديين هو أن يكون للشركة الواحدة نوع واحد من الأسهم العادية يحصل حاملها على نصيب من الأرباح المحققة في نهاية كل دورة مالية، إذا قررت الشركة توزيعها[2].

2. الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصومة

الأصل في التوزيعات الخاصة بالأسهم العادية، هو حصول حامل السهم العادي على نصيب من الأرباح المحققة في حالة قرار الشركة بتوزيع هذه الأرباح أو جزء منها، وعليه فإن التوزيعات لاتعتبر من بين المصارف التحميلية التي ينبغي خصمها قبل فرض الضريبة كما هو الحال بالنسبة للفوائد التي تدفع لحملة السندات[3].

3. الأسهم العادية المضمونة

الأصل في السهم العادي أنه ليس لحامله الحق في الرجوع على المنشأة التي أصدرته وذلك في حالة إنخفاض قيمته السوقية، إلا أنه ظهرت في و.م.أ عام 1984لأول مرة أسهما عادية تعطي لحاملها الحق في مطالبة المنشأة بالتعويض إذا إنخفضت القيمة السوقية للسهم إلى حد معين خلال فترة محددة[4].

---

[1] . عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات** ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية ،مصر ،2006،ص369.

[2] . أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره،ص 50.

[3] . نفس المرجع، ص51.

[4] . محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص23.

ب . الأسهم الممتازة:

وهي بمثابة مستند ملكية لها نفس خصائص الأسهم العادية لكنها تتمتع بخصائص السندات حيث أن حملة الأسهم الممتازة لهم نسبة محددة من الأرباح بنسبة معينة من القيمة الإسمية للأسهم التي يمتلكونها[1]

للأسهم الممتازة حقوق تأتي في ترتيبها قبل الأسهم العادية ولكن بعد السندات، التفضيل يمكن أن يكون في أولوية المطالبة على المكاسب وعلى الأصول عند التصفية.

إن طبيعة الأسهم الممتازة تصبح أكثر وضوحا عندما نصنفها مقارنة بالسندات والأسهم العادية، ذلك إن أولوية الحصول على عائد ثابت تشير إلى أن الأسهم الممتازة تشبه السندات، وإن المدفوعات لحملة الأسهم الممتازة تعتبر محددة في كميتها ولهذا فإن حملة الأسهم العادية يحصلون على مزايا أو مساويء الرافعة المالية. ومع ذلك إذا لم تحقق الشركة عوائد كافية، فلن يحصل حاملو الأسهم الممتازة على أرباح من إستثماراتهم، وبدون أن يهدد ذلك الشركة بالإفلاس[2].

وعادة ما تلجأ الشركات لهذا النوع من مصادر التمويل وذلك للحصول على ما تحتاجه من أموال إضافية دون خوف من تدخل الغير في الإدارة حيث أن معظم هذه الأسهم ليس حق التصويت، وبالرغم من كل هذه المزايا إلا أن هذا المصدر من التمويل ينطوي على تكلفة مرتفعة صحيح أنها أقل من تكلفة الأسهم العادية ولكنها أكبر من تكلفة الإقراض.

ج . الإقراض طويل الأجل:

هذا النوع من مصادر التمويل يمثل مديونية ينبغي على المنشأة الوفاء بقيمتها في تاريخ الإستحقاق المتفق عليه ويأخذ شكلين أساسين هما القروض طويلة الأجل والسندات[3].

[1] . موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحية**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص53.

[2] . سمير محمد عبد العزيز،**التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**، مكتبه ومطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997،ص46.

[3] . أحمد بوراس، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

1 . السندات:

تمثل السندات صكوكا قابلة للتداول يعتبر حاملها دائنا في مواجهة المنشأة المصدرة وله الحق في الحصول على دخل ثابت يدفع سنويا أو كل نصف سنة دون النظر للدخل الذي تحققه الشركة أو المنشأة وذلك إلى جانب إعادة سداد أصل السندات[1].

2 . القروض طويلة الأجل:

وتحصل عليها المنشأة من المؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين وغالبا ماتستحق هذه القروض بعد فترة طويلة من الزمن، وتتوقف عملية سداد القرض على مايتم الإتفاق عليه من شروط يتفق عليها بين الشركة والجهات التي تقدم هذه الأموال في شكل قروض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة، وتاريخ الإستحقاق وطريقة السداد وما إذا كان يسدد مرة واحدة أو على دفعات. ونظرا لأن مدة هذه القروض عادة ماتفوق السبع سنوات فإنها تتطلب بعض الضمانات التي تطلبها الجهة المقرضة[2].

3 . الأنواع الأخرى للسندات:

وهناك العديد من أنواع السندات التي يمكن أن تستخدمها المنشأة كمصدر للتمويل منها السندات العادية والتقلدية وهذه لايكون لها سوى الحقوق العادية وهي الحصول على الفائدة المحددة واسترداد قيمة السندات في ميعاد الاستحقاق وليس لها أي امتيازات خاصة على أصول الشركة[3]، وهناك أنواع أخرى قد تلجأ إليها تلجأ إليها المنشأة بغرض تشجيع المقرضين على مدها بالأموال اللازمة، و ومن بينها السندات التي لا تحمل كوبون، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، السندات بكوبونات الاكتتاب في السندات، السندات المضمونة بكوبونات الاكتتاب في السندات، السندات المضمونة بأصول معينة، السندات غير المضمونة، البندات ذات المعدل المتحرك، السندات المرتبطة بالمؤشرات، السندات منخفضة الجودة، سندات المشاركة، سندات ذات الدخل، والسندات الحكومية.

[1] . عاطف وليم أندراوس، **مرجع سبق ذكره**، ص380.

[2] . أحمد بوراس، **مرجع سبق ذكره**، ص.64

[4] . **نفس المرجع** ص 65.

✓ **السندات التي تحمل معدلا للكبون:**

بالنسبة للسندات التي لاتحمل معدل للكبون فإنها تباع بالخصم على القيمة الإسمية على أن يسترد المستثمر القيمة الإسمية عند تاريخ الإستحقاق كما يمكنه بيعها في السوق بالسعر السائد وذلك إذا رغب التخلص منها قبل تاريخ الإستحقاق، ويمثل الفرق بين القيمة المدفوعة لشراء السند وبين القيمة الإسمية أو سعر البيع مقدار الفائدة التي يحققها المستثمر، وعلى الرغم أن المستثمر لايحصل على الفوائد إلا تحقيقها أي عند تاريخ الاستحقاق أو عند البيع.

✓ **السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:**

يقصد بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم تلك السندات التي يستطيع حاملها استبدالها بأوراق مالية أخرى، خاصة بأسهم عادية لنفس الشركة، وبذلك يصبح من ملاكها، أي من بين مساهميها العاديين له نفس حقوقهم وعليه نفس واجباتهم، وتتم عملية التمويل وفقا لشروط محددة مقدما وخلال فترة زمنية معينة منصوص عليها في عقد الإصدار، وهكذا يمكن لحملة هذا النوع من السندات الاستفادة من الفوائد الثابتة في حالة تسجيل الشركة لركود طويل نسبيا، والتحول إلى مساهم والحصول على الأرباح عندما تتحسن وضعيتها المالية[1].

✓ **السندات بكوبونات الاكتتاب في السندات:**

يسمح امتلاك هذا النوع من السندات لحامله بالاكتتاب في سندات مماثلة خلال فترة زمنية محددة وبسعر محدد مسبقا، إذ يرفق بكل سند قديم كوبون يمكن استبداله بسند جديد عندما تمر الفترة المحددة في عقد الإصدار الأولى يتم تسجيل الكوبونات في البورصة بصورة مستقلة عن السندات المرافقة.

✓ **السندات المضمونة بأصول الشركة:**

هي سندات مضمونة برهن أصل ثابت أرض أو عقار أو الآلات أو برهن أوراق مالية لشركة أخرى[2].

[1] . **نفس المرجع**، ص66.

[2] . محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية: الإستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية**، دار الحامد للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن2008، ص224.

✓ **السندات الغير مضمونة:**

هي سندات لاترتبط بأصل معين، ويكون ضمان السندات هو الضمان الإئتماني وبقوة الإدارية للمؤسسة، فإذا عجزت المؤسسة على التسديد فإن حاملي السندات لهم الأولوية في المطالبة بحقوقهم المقررة على كل أصول من أصول الشركة لغيرر مرهونة[1]

✓ **السندات ذات المعدل المتحرك:**

لقد تم استحداث السندات ذات المعدل المتحرك في بداية الثمانينات لمواجهة موجة التضخم التي أدت إلى رفع معدلات الفائدة، مما ترتب عليه انخفاض القيمة السوقية للسندات، وخاصة منها طويلة الأجل، بشكل ألحق بحملتها خسائر رأسمالية كبيرة جدا[2].

✓ **السندات المرتبطة بالمؤشرات:**

المقصود بالسندات المرتبطة بالمؤشرات تلك السندات التي يربط معدل الفائدة الخاص بها، أو المبلغ الأصلي أو الاثنين معا بتغيرات مؤشر معين، وربط هذه السندات بمؤشر يشبه إلى حد مالسندات ذات المعدل المتغير بالرغم من الهدف المختلف لكل منها.

✓ **السندات منخفضة الجودة:**

وتسمى أيضا السندات الرديئة وقد أستحدثت في الثمانينات لتمويل امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لحصة كبيرة رأس مال المنشأة التي يديرونها، وذلك بإصدار قروض تستخدم حصيلتها لشراء جانبا كبيرا من أسهمها المتداولة في السوق.

✓ **السندات المشاركة:**

يشبه هذا النوع من السندات الأسهم الممتازة المشاركة، حيث تمنح المستثمر الحق ليس فقط الفوائد الدورية بالإضافة على الفوائد المحددة دوريا يشارك حملة هذا النوع من السندات المساهمين العاديين في الأرباح القابلة للتوزيع وفقا لشروط تحددها المنشأة مسبقا.

---

[1] . عيسلني ربيع، **دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية**، دراسة حالة ولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، بانتة، الجزائر،2012.2011، ص82.

[2] . أحمد بوراس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص70،71.

✓ **السندات ذات الدخل:**

يتماشى هذا النوع من السندات ذات الدخل مع احتياجات البنوك الإسلامية، إذ لايجوز لحملتها المطالبة بالفوائد في السنوات التي لاتحقق فيها المنشأة أرباحا، ومع هذا فقد ينص في بعض عقود الإصدار على أن يحصل حامل السند على الفوائد عن سنة لم تتحقق فيها أرباح وذلك من أرباح سنة لاحقة.

✓ **السندات الحكومية:**

ينحصر تعامل الجهات العامة (الحكومية) في الأوراق المالية الممثلة لصكوك دين، لذلك تأخذ شكل السندات بآجال مختلفة.

وتهدف الحكومة من وراء إصدار الأوراق المالية تمويل احتياجاتها الجارية والاستثمارية ومنها مواجهة العجز في الموازنة، أو مواجهة التضخم وامتصاص السيولة الفائضة لدى الأفراد وممارسة التأثير في السوق النقدية من خلال بيع السندات كأحد عمليات السوق المفتوحة[1].

د . التمويل التأجيري:

هو عبارة عن عقد يقوم بموجبه بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا، بوضع ألات أومعدات أو أية أصول مادية أخرى، بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية فترة التعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار[2].

[1]. محمود محمد الداغر، **الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص112.

[2]. بوزاهر نسرين، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى العديد من النقاط أهمها مدخل حول الإستثمار، حيث تبين لنا عدة أنواع من الإستثمارات بالإضافة إلى مفاهيم أساسية حول الإستثمار السياحي، وأخيرا آليات تمويل البنوك التجارية للإستثمار السياحي حيث هناك العديد من الآليات المستخدة.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد:

لقد تميز عالمنا المعاصر بصناعة السياحة، وقد سعت كثير من الدول إلى الاهتمام بالإستثمار السياحي لمزاياه الإيجابية المتعددة في المجالات الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، والبيئية وقد صارت السياحة ذات أثر فاعل في دعم الإقتصاد العالمي وتنشيط حركة الإستثمار مما أدى إلى إيجاد فرص عمالة جديدة متزايدة سنويا.

لذلك فإن الإستثمار السياحي صناعة ذات أوجه متعددة ومتنوعة ومتداخلة تتخذ من الشراكة الفعالة، التي تضم جميع أفراد المجتمع والمؤسسات وشركات القطاع العام والخاص محور اساسيا لها، التي تتضافر وتعمل جميعا وفق هيكل محدد ينسجم والأنظمة والتشريعات التي تصدرها الهيئات الإدارية ذات الإختصاص في قطاع السياحة، والتي تشرف على هذه الضناعة وفق خطة استراتيجية وطنية تتخذ من التخطيط الاستراتيجي والترويج والتسويق لسياحي منهجا لها.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم البنوك التجارية الجزائرية، وهو مؤسسة مالية تنتمي إلى القطاع العمومي، إذ تعتبر وسيلة من وسائل الحكومة التي تهدف إلى تنشيط القطاع الإقتصادي الوطني.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتمية الريفية وتطوره

1-نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي،إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي،تم تأسيسه من خلال بنك الفلاحة في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم 206/82 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري،حيث إرتبط تأسيسه بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الأرياف وبالتالي فإنه بنك متخصص إذ أن مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف وذلك بغرض تطوير الإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني وهو أيضا بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع من أي شخص مادي أو معنوي ،ويقرض الأموال بآجال مختلفة ،تستهدف تكوين أو تحديد رأسمال الثابت وهو يعطي إمتياز للمهن الفلاحية الريفية بمنحها قروضا بشروط سهلة وسعر فائدة أقل.

هذا البنك يعمل بمبدأ اللامركزية بحيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض وهذا لخدمة إعادة الهيكلة وتسهيل لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48ة ولاية ورأسماله عند التأسيس قدر ب1مليار دينار جزائري وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية تحول البنك بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري ،مقسم إلى 2200سهم بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد،لكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 والذي منح إستقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلال نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظئف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الإئتمانية وتشجيع عملية الإدخار والمساهمة في التنمية ،حيث وصل رأسماله سنة 1999 إلى 33000000000 دينار جزائري ولتحقيق أهدافه والإستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بما يقارب 300 وكالة ومديرية فرعية،من بينها المديرية الفرعية لولاية قلمة التي هي محل تربصن فهي تضم ولايتي قالمة وسوق أهراس كما تضم 9 وكالات هي:

-وكالة قالمة وتضم أربعة وكالات وهي:

*وكالة قالمة821 * وكالة عين مخلوف 816

*وكالة واد الزناتي 819 *وكالة بوشقوف820

-كالة سوق أهراس وتضم خمسة وكالات وهي:

*وكالة سدراتة818 *وكالة مداوروش824

*وكالة تاورة825 *وكالة سوق أهراس ب817

المطلب الثاني : التنظيم الهيكلي وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: التنظيم الهيكلي

الشكل رقم (3-1): يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة

المصدر : وثائق البنك

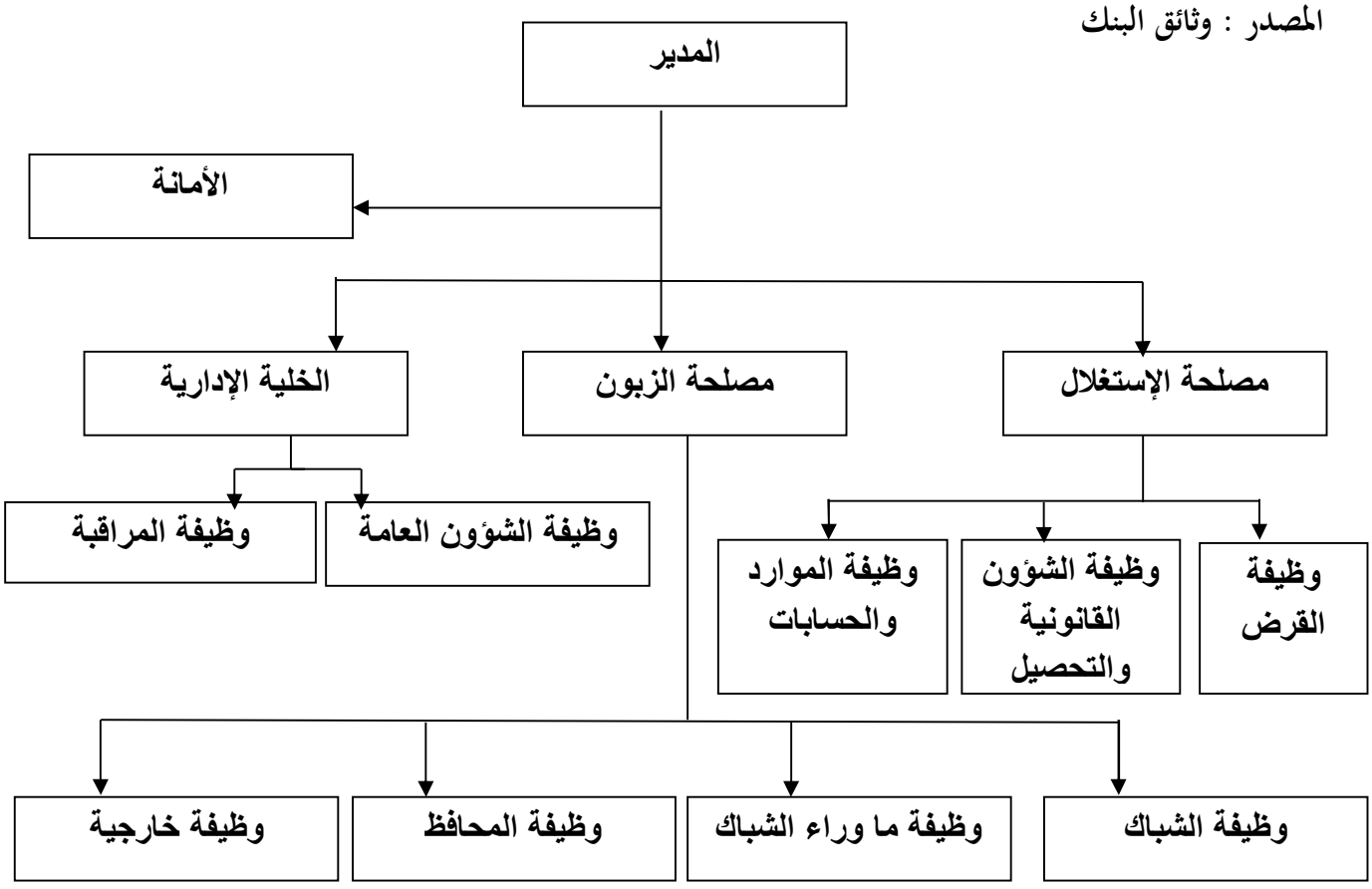

شكل رقم (3-2):الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية:

المصدر : وثائق البنك.

هذا الشكل يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية لولاية قالمة

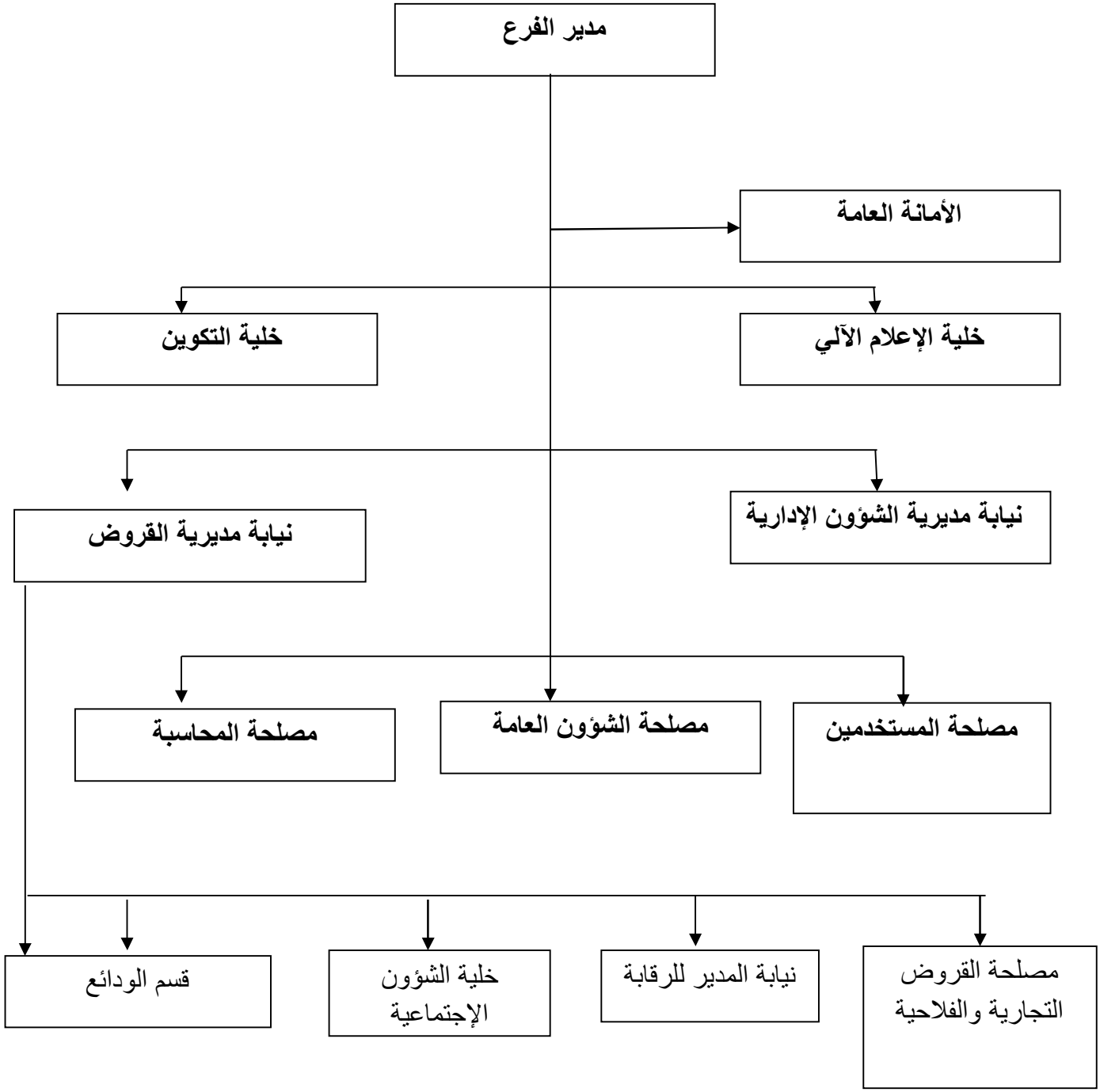

الفرع الثاني : خدمات بنك التنمية الريفية

1. **خدمات الادخارEpargne**: وتشمل مختلف الخدمات التي يقدمها البنك لجذب مدخرات زبائنه وتمكنهم من توظيفها لديه، وتتمثل في:

. **سند الصندوق**: وهو عبارة عن إيداع لأجل، ويصبح ماديا بواسطة سند يلتمس من خلاله الزبون للاكتتاب في مبلغ معين (محدد) لمدة من اختياره، وبمعدل فائدة متغيرة حسب مدة الايداع، وعند بلوغ أجل الاستحقاق يدفع البنك فائدة لصاحبه زيادة على رأس المال، وهذا السند موجه للأشخاص المعنوية والمادية بصفة اسمية أو لعامله.

. **دفتر توفير الشباب**: هو دفتر يمكن صاحبه من الشباب دون 19 سنة عن طريق ممثله الشرعي من فتح حساب إيداع فيه، ويقدر المبلغ الأدنى لهذا الدفتر بـ 500 دج، ويتم إداع الأموال فيه عن طريق مبالغ محولة أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية، ويتيح هذا الدفتر لصاحبه عند بلوغه الأهلية القانونية وذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفادة من قرض بنكي قد يصل إلى 2 مليون دينار.

. **دفتر خاص بالسكن**: وهو عبارة عن حساب في دفتر يمكن صاحبه من الحصول على فائدة تدفع سداسيا وبمعدل ثابت يقدر بـ 2.5

وتخضع هذه الفائدة للضريبة على الدخل IRG وتتيح هذا الحساب لصاحبه في حالة أراد الحصول على سكن إمكانية مساعدة البنك بتمويله لمشروعه السكني.

وفي هذه الحالة تكون الفائدة التي يدفعها صاحب هذا الحساب أقل من الفائدة التي يمكن أن يدفعها شخص آخر يرد تمويل مشروع سكني وهو غير فاتح لهذا الحساب.

. حساب إيداع لأجل: ويتمثل هذا الحساب في حساب يفتحه صاحبه لإيداع أمواله، مقابل حصوله على فائدة محددة من طرف البنك حسب مدة الإيداع.

2. **خدمات متعلقة بالإقراضCrédit**: يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على غرار غيره من البنوك بدور الوساطة المالية، فبعد استقباله إيداعات المدخرين يقوم باستخدمها في شكل قروض لذوي الاحتياجات المالية

وهذه القروض تختلف من حيث المدة وغرض الحصول على القرض، وكذا الضمانات المطلوبة ويمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنواع عدة من القروض نذكر منها:/

. **قروض الاستغلال**: وهي قروض مدتها سنة واحدة ولا تتجاوز سنتين تهدف إلى تمويل احتياجات التشغيل، ويفرق البنك بين نوعين من القطاعات عند إعطاء هذه القروض هما:

. القطاع الفلاحي(خارج المخطط الوطني للتنميةPNDA) ويتضمن خمسة أنواع من الزبائن هم:

1. المزارعون الخواص الفرديون الذين هم في بداية مباشرة النشاط.
2. المزارعون الخواص الفرديون العاملون حاليا في القطاع.
3. المزارعون المجمعون.
4. المستثمرة الفلاحية الخاصة .
5. المستثمرة الفلاحية الجماعية.

. قطاع الصناعة، الخدمات، التجارة، البناء والأشغال العمومية: ويتضمن بدوره ثلاثة أنواع من الزبائن هم:

1. مقاولة الأشغال العمومية والبناء.
2. الصناعة، التجارة والخدمات.
3. المهن الحرة والنشاطات الخصوصية.

. قروض الاستثمار: وهي قروض متوسطة و طويلة الأجل تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات، وقد تصل إلى ثماني سنوات و أكثر. ويمنح هذا النوع من القرض عادة لتمويل مشتريات المعدات أو تجديد الآلات أو بهدف تكوين رأس المال الثابت في حالة القروض طويلة الأجل، وتمنح عادة لقاء رهن عقاري، ويفرق بنك البدر عند إعطاء هذا النوع من القروض أيضا قطاعين هما:

. القطاع الفلاحي والصيد البحري:ويشمل نوعين من القروض هي:

1. القرض المرتبط بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
2. قرض الاستثمار خارج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

نظام التسديد، إن إجراء التحصيل المالي عن طريق المعالجة الحسابية عن بعد يتطلب تحديد هذه العملية من طابعها المادي، وبالتالي توفر هذه التقنية الجديدة المستحدثة على مستوى وكالات بدر لزبائنها معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي وتجدر الاشارة إلى أن هذه العملية تتم فقط بين البدر ووكالاته.

. **خدمة بدرConsult**: وهي خدمة يوفرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لزبائنه بحيث تمكنهم من فحص حساباتهم عن بعد، وذلك عن طريق تعبئة الزبون لوثيقة تعاقدية مع البنك ويترك اسم المستعمل وكلمة سرية تمكنه من مراجعة حسابه عن طريق شبكة الانترنيت، ويتيح بدر هذه الخدمة لزبائنه لمدة 24/24 ساعة كل أيام الأسبوع.

. عمليات المقاصة للشيكات.

. عمليات الأوراق المالية من شرائها وإدارتها لصالح العميل.

. عمليات الحوالات المصرفية.

. عمليات التجارة الخارجية.

وتتمثل طبيعة هذه العمليات في:

. الإعتمادات المستندية.

. توظيف الحسابات وتحويلها.

. عمليات إيجار الصناديق الحديدية بأحجامها المتوسطة وكبيرة الحجم.

. عمليات الكفالات المصرفية.

. عمليات تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.

المطلب الثالث : أهداف بنك االفلاحة والتنمية الريفية

يتحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية و أكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في

ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

و أمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لإنشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30 من التجارة الخارجية بالجزائر، ولهذا أصبح بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

. توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

. تحسين نوعية وجودة الخدمات.

. تحسين العلاقات مع الزبائن.

. الحصول على أكبر حصة من السوق.

. تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

و بغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة و أنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك

مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه

. رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.

. توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

. تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المبحث الثاني:عملية منح الإئتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

لابد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يضمن التعامل مع زبائنه أثناء منح الإئتمان وأن يحصل على ضمانات مقابل ذلك وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تكوين ملف القرض الإستثماري

- **تعريف القرض الإستثماري:**

هو قرض متوضط الأجل ويمثل جزءا من القروض الممنوحة إلى المؤسسات العامة أو الخاصة والمحددة ب 60%من تكلفة المشروع، وهذا النوع من القروض يستخدم لتمويل خلق الشركات وتنمية السياحة في المناطق الريفية والسياحة الصحراوية والإقتصاد السياحي. ومن أهم خصائص هذا القرض مايلي:

- لاتقل قيمته عن 10000000دج ولاتزيد عن 50000000000دج
- مدة إستخدام القرض محصورة بين 6 أشهر كحد أدنى و24شهر كحد أقصى
- مدة القرض محصورة بين 5سنوات و7سنوات.
- نسبة الفوائد5,5 %

حيث تتكفل الخزينة بتسديد3%بالنسبة للولايات الغربية و4,5%بالنسبة للولايات الجنوبية من قيمة هذه الفائدة.

عندما يتقدم العميل إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لطلب قرض، عليه أولا تكوين ملف القرض

الذي يتضمن طلب خطي حيث يحتوي هذا الأخير على:

تاريخ طلب القرض

اسم المقترض

موضوع القرض

قيمة القرض وكذلك طريقة سداده

بالإضافة إلى هذا الطلب هناك وثائق ضرورية والتي تختلف بسبب اختلاف نوعية القرض قرض إستثماري أو قرض إستغلال وحسب قطاع النشاط الذي ينشط فيه العميل، وتكون الوثائق المطلوبة لتكوين ملف القرض موضحة في مايلي:

- الموافقة من طرف وزارة السياحة على المشروع السياحي.
- سند الإمتياز أو الملكية والموافقة الوسطية للمحاسب.
- الدراسة التكنوا إقتصادية للمشروع.
- الميزانية الجبائية للسنوات الثلاث الأخيرة.
- الحالة الضريبية والضرائب أي وثيقة عدم الخضوع للضريبة.
- وثائق اخرى تثبت الملكية.

المطلب الثاني: شروط منح القرض

يلجأ البنك إلى طلب ضمانات من المؤسسة التي تطلب تمويل، وهذا من اجل توفير الأمام والحذر من الظروف التي يمكن أن تحدث في المستقبل وهناك ضمانات شخصية وأخرى ضمانات حقيقية.

أولا: ضمانتات شخصية:

في هذه الصيغة يتدخل طرف ثالث ليضمن للبنك بأن تسديد إلتزامات المؤسسة في حالة عدم قدرتها على تسديد الدين، ويجب أن يكون هذا الطرف معروف وذو سمعة معروفة فيما يتعلق بمركزه المالي وهناك نوعين:

أ- الكفالة:

ضمان تنفيذ التزامات المؤسسة التي لم تقم بسداد ديونها عند حلول تاريخ الاستحقاق.

ب- الضمان الإحتياطي:

يشبه الكفالة إلا أنه يختلف عنها كونه يطبق في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية سند لأمر الكمبيالات الشيكات.

ثانيا: الضمانات الحقيقية أو العينية:

وهي تكون من خلال أشياء ملموسة متمثلة في مجموعة من الضمانات هي:

- ضمان الأرض التي سيقام عليها المشروع.
- ضمانات في في حالة العجز أو عدم كفاية الضمانات.
- التأمينات.
- كفالة تضامن.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل واقع إدارة العلاقة مع الزبائن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة قالمة

1 مصلحة-الاستغلال:

تدور مهامها حول استقبال الزبائن وتلبية رغباتهم في فتح حسابات بمختلف الأنواع وكدا البحث عن زبائن جدد من جهة ومن جهة أخرى لها مهمة التوزيع القروض كما تتماشى مع القوانين المعمول بها من دراسة استعمال القروض وتسديدها كما لها مهمة التحصيل للقروض عند اجلها وفض النزاعات والمتابعة القضائية للزبائن غير الأوفياء اتجاه التزاماتهم وتضم ما يلي:

- وظيفة القروض.
- وظيفة الشؤون القانونية .
- وظيفة الموارد والحسابات .

2 مصلحة الزبائن:

تتلخص مهام هده المصلحة في معالجة وتلبية طلبات الزبائن فيما يخص العمليات التي لها علاقة بالصندوق من سحب، إيداع وكدا تسديد وتسليم . سحب الشيكات والأوراق المالية وعمليات التحويل والتعامل بالعملة الصعبة وتسيير الحسابات ومسك الدفاتر وفتح الاعتماد والتسليم ألمستندي.

3 الخلية الإدارية :

تتشكل من وظيفة المراقبة والمحاسبة ووظيفة الشؤون العامة وتتلخص مهامها في كل الأعمال الخاصة بالتنظيف والصيانة 'الأمن والتامين .

- المراقبة اليومية الحسابية والتأكد من صحة العمليات .
- تسجيل الملفات التي تدخل تحت المصلحتين وإعطائهم رقم تسلسلي .

4 الأمانة:

يتمثل دور الأمانة في :

- تلقي البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.
- القيام بالعمليات الإدارية المختلفة كالطبع ' استقبال الملفات ' البرقيات ' الإشراف على المكالمات والفاكس .
- تنظيم مواعيد المدير .

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض إستثماري

سنقوم في هذا المبحث بدراسة حالة قرض إستثماري

المطلب الأول: تقديم العميل طالب القرض و المؤسسة الطالبة للقرض

الفرع الأول: معلومات حول المؤسسة

- المؤسسة ذات طابع خدمي.
- مؤسسة في تعمل المجال السياحي.
- تحمل المؤسسة صاحبها الكلي، ومقرها الإجتماعي سوق أهراس.
- اندرجت هذه المؤسسة في اطار الاستثمار السياحي.
- يعتبر السيد س الممثل القانوني للمؤسسة، المتمثلة فيفندق سياحي.

الفرع الثاني: معلومات حول المسير صاحب المؤسسة

- السيد: س
- تاريخ الإزدياد: 08/01/ 1968.
- مكان الإزدياد: ولاد دريس ولاية سوق أهراس.
- الحالة العائلية: متزوج
- العنوان: بلدية ولاد ادريس ولاية سوق اهراس.

الفرع الثالث: معاومات حول القرض

في تاريخ محدد تقدم السيد س الى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بملف طلب قرض بعد موافقة مبدئية من طرف وزارة السياحة.عند الحصول على الموافقة النهائية للبنك.

يندرج القرض ضمن القروض متوسطة الاجل، وهو موزع بعد الحصول على موافقة البنك على النحو التالي:

- تكلفة المشروع تقدر ب:142606649 دج.

الموارد المالية مثبتة على النحو التالي:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية60 بالمئة اي مايعادل 85563989دج.
- الحصة الشخصية 40 بالمئة أي مايعادل57042660دج.
- معدل الفائدة 3,5.
- مدة القرض 5سنوات.
- الرسم على القيمة المضافة.

جدول رقم (3-1): سداد القرض

السنوات	الاقساط	الفوائد	TVA	السداد	المبلغ المتبقي
السنة الأولى	0	2994740	509106	3503845	85563989
السنة الثانية	17112798	2994740	509106	20616643	68541192
السنة الثالثة	17112798	2395792	407285	19915874	51338394
السنة الرابعة	17112798	1796344	305463	19215105	34225596
السنة الخامسة	17112798	1197896	203462	18514336	17112798
السنة السادسة	17112798	648002	110160	17870960	0
السنة السابعة					
اجمالي المبلغ	85563989	12028012	2044762	99636746	

المطلب الثاني: القوائم المالية والوثائق المالية المحاسبية

تعتبر الوثائق التي يتقدم بها الزبون س للوكالة كإثبتات مالية محاسبية تمكن ممن اتمام الدراسة على أكمل وجه ثم إرسالها للجنة الخاصة بالقروض في مجمع الإستغلال، الاتخاذ القرار النهائي بالنسبة لصاحب الوكالة السيد ع جاء ملفه المالي مكون كالتالي:

1. الميزانية التقديرية للسنوات الخمسة القادمة.
2. جدول هيكلة الإستثمارات والهيكلة المالية.
3. جدول الإهتلاك.

4. جدول حسابات النتائج التقديرية.

وسوف نقوم بالدراسة المالية لهذه العناصر المالية للوكالة الإستثمارية، وكذا الإسبتقراء لغة الأرقام المتواجدة فيها ومنه محاولة الخروج بنتيجة عن درجة الخطر المتواجدة في الملف وكذا أسلوب البنك في معالجة هذه العنصر وأسلوب تطبيق الصامانات قبل الخروج بقيم نهائي حول المشروع الكلي.

أولا: الميزانية التقديرية للسنوات الخمسة القادم

الميزانية الإفتتاحية

جدول رقم (3-2): الميزانية الإفتتاحية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الإستثمارات		الأموال الخاصة	
التكاليف الأولية	2000000	رأس المال الإجتماعي	0
الأراضي	0	مساهمات عينية	0
المباني	132330000	مساهمات عينية	0
التثبيتات	8276649	الإحتياطات	57042660
معدات وأدوات	0	إجمالي الأموال الخاصة	
معدات نقل	0	القروض المضرفية	
معدات المكتب	0	الديون	0
إجمالي الإستثمارات	142606649	القروض الأخرى	85563989
		الديون الأخرى	0
المخزونات			
السلع	0		
المواد واالوازم			
اجمالي المخزونات	0	اجمالي الديون	85563989
الديون			

ديون على العملاء	0		
المتاحات النقدية	0		
إجمالي الديون	0		
إجمالي ألأصول	142606649	إجمالي الخصوم	142606649

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على وثائق الوكالة.

الميزانية العمومية

جدول رقم (3-3): جدول الميزانية العمومية

الأصول	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول الثابتة	158755615	79019662	104696970	74564332	50638325
القيم العينية	153155615	74819662	101896970	73164332	50638325
القيم المعنوية	5600000	4200000	28000000	1400000	0
الاصول الثابتة الأخرى	0	0	0	0	0
الأصول الجارية	3757890	20339476	14425839	30345370	35390912
القيم الإستثنائية	0	1099085	2800000	4800729	4320489
القيم الحقيقية	0	12709290	3441584	10544641	11922394
القيم المتاحة	37578990	6531101	8184255	15000000	19148029
المجموع	162513505	99359138	119122809	104909702	86029237

الخصوم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رأس المال الدائم	185784937	167321905	15101455	142044231	136252423
رأس المال الخاص	60313888	66945065	75731921	91855811	111158213

الديون م وط الاجل	125471094	100376839	75282629	501888420	25094210
الخصوم الجارية	6631177	11715807	21498520	25736537	33203778
ديون قصيرة الأجل	0	2928952	5374630	6434134	8300944
نتيجة النشاط	6631177	8786856	16123896	19302403	24902833
المجموع	192416115	179037712	172513070	167780767	169456201

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على وثائق الوكالة.

الميزانية التقديرية

جدول رقم (3-4): الميزانية التقديرية

الحسابات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
المبيعات من البضائع والخدمات المقدمة					
المشتريات المستهلكة					
هامش الربح	0	0	0	0	0
الإنتاج المباع	0	0	0	0	0
الإنتاج المخزن					
مبيعات الأشغال	36600000	576900000	59600000	62000000	66750000
الخدمات الخارجية	620000	682000	729740	906290	996919
الخدات الخارجية الأخرى	99000	112320	116813	121485	126345
القيمة المضافة	35881000	57105680	58753447	60972225	65626736
العناصر غير العادية					
أعباء المستخدين	285000	570000	855000	1092500	1425000
الضرائب والرسوم	0	0	1240000	1264800	1290096
الأعباء العملياتية الأخرى	3538884	20656643	1994587	19255105	18569336

	5		4		
الأعباء المالية	55055035	550550	605605	666166	732782
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	27693665	27693665	27693665	27693665	27693665
نتيجة الإستغلال	3862990	7634822	8413303	10999989	15915857
نواتج خارج الإستغلال					
أعباء خارج الإستغلال					
نتيجة خارج الإستغلال	0	0	0	0	0
نتيجة الإستغلال					
نتيجة خارج الاستغلال					
نتجة قبل الضريبة	3862990	7634822	8413303	109999089	15915857
الضرائب على الارباح	0	1908705	2103326	2749997	3978964
النتيجة الصافية	3862990	5726116	6309977	8249992	11936893

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على وثائق الوكالة.

الشكل رقم(3-3): يوضح تطور النتيجة الصافية خلال الخمس سنوات

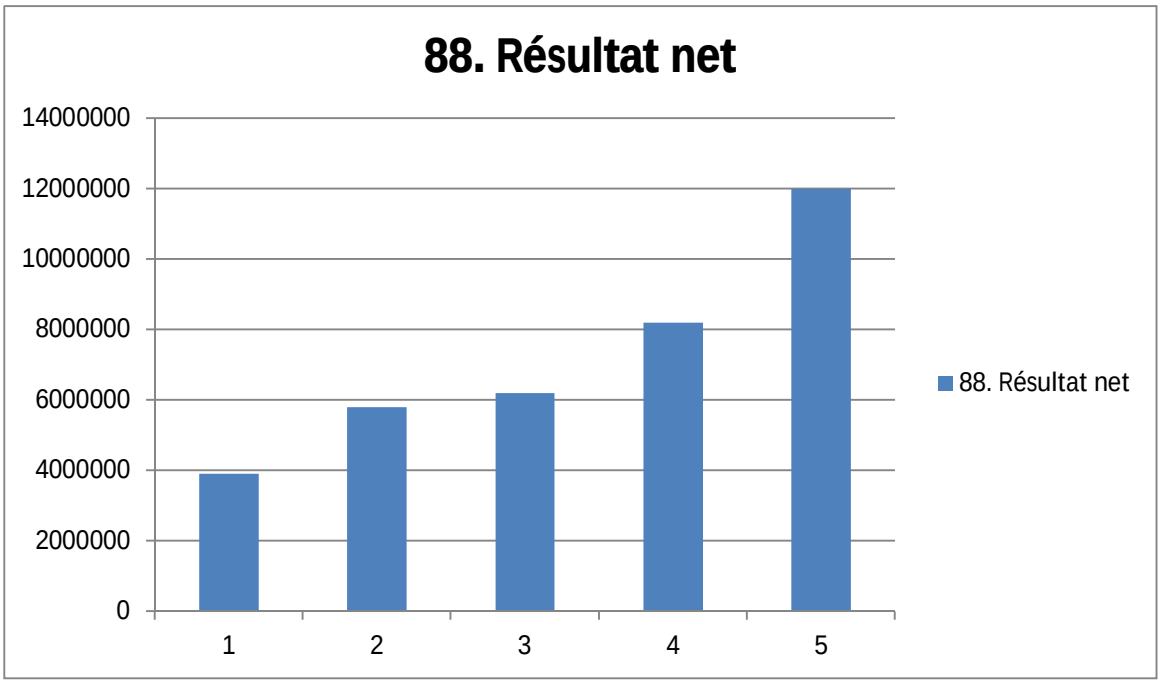

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على وثائق الوكالة.

الإهتلاكات

جدول رقم (3-5): يوضح الإهتلاكات

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
التكاليف الأولية	400000	400000	400000	400000	400000
الأراضي	0	0	0	0	0
مباني	26466000	26466000	26466000	26466000	26466000
معدات وادوات	0	0	0	0	0
معدات نقل	0	0	0	0	0
معدات مكتب	0	0	0	0	0
تثبيتات	827665	827665	827665	827665	827665
اغلفة مسترجعة	0	0	0	0	0
المجموع	27693665	27693665	27693665	27693665	27693665

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على وثائق الوكالة.

المطلب الثالث : المؤشرات المالية ونتائج الدراسة المطبقة

الدراسة القانونية والمالية والإقتصادية للمشروع:

وتكون الدراسة على النحو التالي:

أ –الدراسة القانونية:

- التأكد من المبلغ المطلوب من طرف المستثمر لايتجاوز حدود الإمكانيات التي يمتلكها البنك
- أن تكون الوثائق المقدمة صحيحة من حيث الشكل والمضمون.

ب –الدراسة التقنو إقتصادية:

- التعريف بالمشروع: صاحب المشروع يقدم معلومات عن مشروعه حيث يقوم بوصفه وإعطاء صورة واضحة عن طبيعة المشروع، وكذلك تحديد مكان تواجد المشروع بالإضافة الى مدة القرض وطريقة التسديد.
- دراسة السوق: وتتم فيه:

- دراسة التأثيرات الإقتصادية للمشروع والمتمثلة في تلبية حاجيات المستهلكين وخلق مناصب شغل وكذا تطوير النمط المعيشي للمنطقة .
- التأثير على المحيط أن لا يكون لهذا النشاط تأثير سلبي على البيئة والمحيط الاجتماعي.
- دراسة الطلب والعرض على النشاط الذي يقوم به العميل أو المنتوج الذي ينتجه، ويهدف إلى معرفة ضرورية وهل له القدرة التنافسية مقابل المنتجات الأخرى المتواجدة في السوق بالإضافة إلى دراسة سياسة الأسعار والتوزيع الخاصة بالمنتج.
- تكلفة المشروع
- يتم اعداد جدول تكاليف الاستثمار وتتكون التكاليف الكلية من مصاريف إعدادية وتجهيزات الإنتاج والتأمين.....وغيرها.

هيكلة تمويل المشروع:

وهذا حسب الإتفاق فغذا كان التمويل ثنائي فإن نسب المساهمة تكون كمايلي:

- التمويل الذاتي 40%.
- قرض بفوائد منخفضة من قبل بنك بدر 60%.

ج – الدراسة المالية والمحاسبية للمشروع:

هنا يقوم العميل بدراسة القوائم المالية للعميل بعد تبويبها ومن أهمها:

1- دراسة الميزانية العامة:

حيث يقوم الموظف بتبويب أصول وخصوم الميزانية المالية والمتمثلة في:

الجدول....: الميزانية المالية بتاريخ N/12/31

الجدول رقم(3-6): الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة	.....	أموال دائمة	.....
أصول ثابتة مؤقتة	.....	أموال خاصة	.....
قيم قيم ثابتة مؤقتة	.....	ديون طويلة ألأجل	.....
أصول متداولة	.....	الخصوم المتداولة	.....
قيم الاستغلال	.....	ديون قصيرة الأجل	.....
قيم قابلة للتحقيق	.....		
قيم جاهزة	.....		
مجموع ألأصول	.....	مجموع الخصوم	.....

2 –دراسة حدول النتائج:

فهو يعبر عن نتيجة العميل سواء كانت ربح أو خسارة بعد الإطلاع على هذه القوائم يقوم موظف البنك بالتحليل وذلك عن طريق حساب المؤشرات ونسب الهيكل المالي والمتمثلة في:

أ - رأس المال العامل:

ويستخدم للحكم على درجة التوازن المالي للمؤسسة في تاريخ معين ويحسب بطريقتين:

رأس المال العامل= أموال دائمة - أصول ثابتة

رأس المال العامل= أموال متداولة – ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم(3-7): حساب رأس المال العامل

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رم ع	185784937	167321905	151014551	142044321	136252423

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الداخيلية للبنك

ب - إحتياج رأس المال العامل:

ويحسب كالتالي:

إحتياج رأس المال العامل= أصول متداولة – قيم جاهزة –ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية

الجدول رقم(3-8): حساب الإحتياج في رأس المال العامل

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
ارم ع	-2873287	8623669	- 7072681	4608833	2187134

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الداخيلية للبنك

التعليق على النتائج:

اهم نتيجة من هذه القاعدة هو ان الاصول التي تشكل فرص العمل على المدى الطويل يجب ان تمول من قبل راس المال الخاص.

راس المال الخاص = صول الثابتة

ولتمويل الأصول الثابتة فلابد من تمويلها ايضا عن طريق الاموال الخاصة.

ج - الخزينة الصافية:

وتحسب قيمة الخزينة الصافية كمايلي:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل –إحتياج رأس المال العامل

وكذلك :

الخزينة الصافية = النقديات - سلفات مصرفية

الجدول رقم(3-9): حساب الخزينة الصافية

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
	185784937	167321905	15104551	142044321	136252423
	-2873287	8623669	-7072681	4608833	2187134
الخزينة الصافية	188658225	158698236	158087231	137435397	134065928

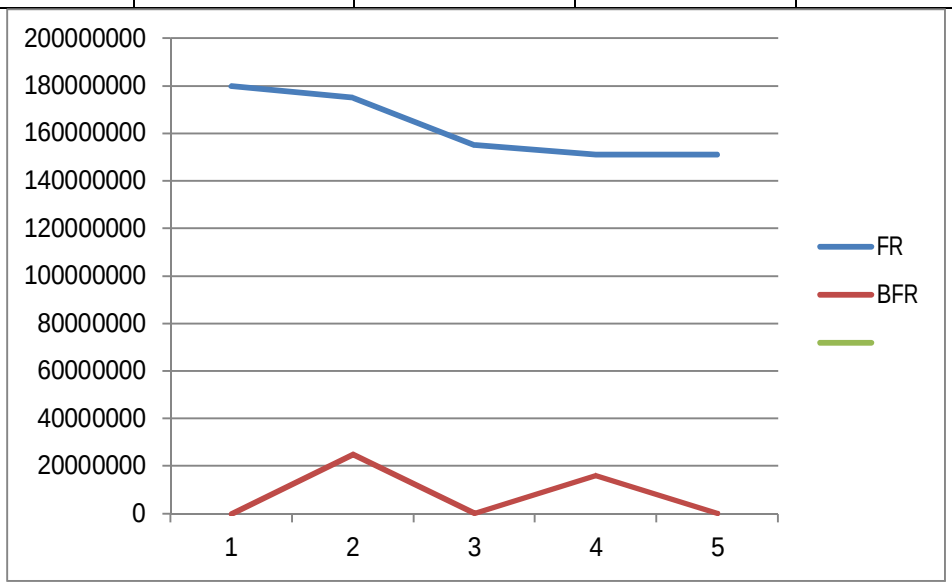

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الداخيلية للبنك

التعليق:

حالة الخزينة موجبة لأن رأس المال العامل اكبر من إحتياج رأس المال العامل.

د - نسب التمويل

- **نسبة التمويل الدائم**

وتحسب كمايلي:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

الجدول رقم(3-10): نسبة التمويل الدائم

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
نسبة التمويل الدائم	1	0	1	1	0

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

يسمح لنا بتخفيض مستوى هامش الامان الذي يمثل راس المال العامل لتغطية المخاطر التشغيلية ويمثل أيضا جزءا من رأس المال العامل

- **نسبة التمويل الذاتي**

ويحسب كما يلي:

نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة

الجدول رقم(3-11): نسبة التمويل الذاتي

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
نسبة التمويل الذاتي	2	1	1	1	0

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

فإنه يسمح بتخفيض تبعية المؤسسة تجاه مقرضي رؤوس الأموال الطويلة والمتوسطة الأجل.

هـ – نسب الربحية

- **نسبة المردودية المالية**

وتحسب المردودية المالية كما يلي:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية/ أموال الخاصة

الجدول رقم(3-12): نسبة المردودية المالية

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
المردودية المالية	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

- **نسبة المردودية الإقتصادية**

وتحسب نسبة المردودية الاقتصادية كمايلي:

- نسبة المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية/ مجموع الأصول

- **الجدول رقم(3-13): نسبة المردودية الإقتصادية**

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
المردودية الإقتصادية	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الداخيلية للبنك

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بالدراسة التطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطرقنا في هذا الفصل إلى تقديم عام حول البنك موضوع الدراسة، كما تناولنا الهيكل التنظيمي. بالإضافة إلى ذلك قمنا بالتطرق إلى دراسة ملف قرض وطريقة تمويل الاستثمار حيث يتم منح قروض متوسطة الاجل بنسبة معينة، تعرفنا على الميزانيات التي يتم إعدادها ومختلف القوائم المالية، كما قمنا بحساب بعض المؤشرات المالية المهمة و قمنا بتحليل نتائجها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات السياحية، فظهور البنوك كان حلا للمشاكل المتمثلة في نقص التمويل الذي يكون أحد ركائز التنمية الإقتصادية، لأنه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين. ويقوم البنك بعملية التمويل عن طريق جمع أكبر قدر من الودائع من أجل دعم مركزه المالي، ويعمل جاهدا على توظيف هذه الأموال في منح القروض للعملاء من أجل الحصول على ربح لضمان ودائع الجمهور والحصول على أرباح لبقائه، و الحاجة إلى التمويل تكون أغلبها من طرف أصحاب الأفكار الذين يريدون ترجمتها إلى مشاريع إستثمارية سياحية لتحقيق الإكتفاء لهم وللإقتصاد وخلق بذلك مناصب شغل إضافة إلى كسب المهارات باعتبارها مجال خصب لابراز القدرات والمهارات والحصول على الربح.

لذا فالبنك قبل إتخاذ القرارات لتمويل الاستثمارات السياحية يعتمد على دراسات تكنو إقتصادية ودراسة ملف قرض الخاص بالمستثمر، وتحاليل للمعلومات المتعلقة به وفق شروط ومعايير ليضمن بذلك المشروع السياحي وإستمراريته، الذي يسمح له باسترداد القروض الممنوحة من طرفه، فقد عملت البنوك التجارية على تسهيل تمويل المستثمرين في القطاع السياحي الراغبين في الاستفادة من عملية التمويل عن طريق تحمل جزء من عبئ فائدة القرض الممنوح من طرف البنك، وهذا تبعا لسياسة الدولة الجزائرية في الرفع من عملية تشجيع الاستثمار السياحي لدعم وتمويل الاستثمارات السياحية للقضاء على المشاكل التي تعاني منها الدولة: كالبطالة، ضعف القدرة الشرائية،

1 – إختبار صحة فرضية الدراسة

من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب التطبيقي توصلنا إلى أن:

- يتمثل البنك التجاري في المؤسسة التي تقبل الودائع وتمنح القروض.
- يتمثل الإستثمار السياحي في رأس المال المستثمر في قطاع السياحة.
- تمول البنوك التجارية الإستثمارات السياحية عن طريق القروض المصرفية.

2 – نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

أ – النتائج النظرية

- البنك التجاري يقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين.
- يعتبر البنك التجاري مصدر أساسي لتمويل مختلف الإستثمارات خاصة السياحية لهذا يعتبر البنك التجاري مصدر خارجي يسعى إليه المستثمرون للحصول على مصادر تمويل للقيام بمشاريعهم.
- تلعب الإستثمارات السياحية دورا كبيرا في التنمية المحلية وذلك باعتبارها وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كمشكل البطالة التي يواجهها المجتمع والفرد والمؤسسة، فالاستثمارات السياحية تساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير مناصب شغل جديدة، ومن خلال توفير الخدمات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ب – النتائج التطبيقية

- نشاط البنك يتوقف على نوع وحجم الزبائن المتعامل معهم
- لا يقتصر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عمله مع القطاع السياحي فقط بل يتعدى ذلك إلى القطاع الفلاحي
- تكون جميع الرسوم والعملات المرتبطة بمنح واستعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقا.
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة تكنو إقتصادية ودراسة ملف قرض قبل أن يمنح القروض لزبائنه.
- يمنح البنك القروض للمستثمر مقابل ضمانات، و يتم منح القرض عبر دفعات حسب وتيرة المشروع مع متابعة من خلال البنك .
- نسبة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقدر ب 60 بالمئة، ويجب أن يكون صاحب المشروع يمتلك 40 بالمئة من الأموال اللازمة لتمويل المشروع.

3 – التوصيات

- تجزئة القروض على شكل أقساط، ومنح القسط الأول في بداية مدة الدراسة الخاصة بالقروض.
- توفير الشروط التحفيزية للاستثمار من خلال القرض الفندقي الموجه للمستثمرين في قطاع السياحة، على إعتبار أن القطاع يتطلب أموال ضخمة.
- على البنك التجاري أن يولي إهتماما أكثر بالدراسات السوقية والتقنية للمشاريع الاستثمارية والعمل على تحسين وظائفها في إتخاذ القرارات الممنوحة ميدانيا من أجل تنظيم أكثر لعملية التمويل.
- إزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين، وفي مقدمتها عقبات الحصول على التمويل من طرف البنك، إذ لابد أن تنحصر الفترة التي تفصل بين القروض والحصول عليه في مدة قصيرة، وهذه الفترة نراها طويلة في الوقت الحالي بسبب طول مدة دراسة طلبات القرض، وكثرة الوثائق.

4 – آفاق الدراسة

قصد التعمق أكثر في الموضوع يمكن التطرق إلى:

- دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية
- دور البنوك التجارية في تنشيط الاقتصاد الوطني
- دور الاستثمارات السياحية في تنشيط عجلة التنمية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

أ – الكتب باللغة العربية

1 - أحمد بوراس، **تمويل المنشأت الإقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة ، الجزائر، 2008.

2 - أحمد صلاح عطية، **محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر،2003.

3 - أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،**مباديء النقود والبنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكنرية،مصر، 1999.

4 - أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الولي، عمان، الأردن، 2013.

5 - إسماعيل أحمد الشناوي عبد النعيم مبارك،**إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**،الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2002.

6 - إسماعيل أحمد الشناوي، عوض الله،أسامة محمد الفولي،**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،لبنان،2003ا.

7 - إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، **مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن،2015.

8 - بن الضيف محمد عدنان، **مقومات الإستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2013.

9 - جمال محمد الزناتي، **تنظيم وإدارة الإستثمارمؤسسة**، شباب الجامعة ،إسكندرية، مصر،2017.

10 - حسين بن هاني، **إقتصاديات النقود والبنوك: المباديء والأساسيات**، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعةالأولى،عمان الأردن،2014.

11 - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،الأردن، 2011.

12 - حمداوي وسيلة، **الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية**، مديرية النشر لجامعة قالمه،الجزائر،2009.

13 - حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني**، الوراق للنشروالتوزيع، عمان الأردن، 2002.

14 - خالد وهيب الراوي،**إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،عمان، الأردن، 2003.

15 - رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني،**النقود والمصارف**، دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2013.

16 - رضا صاحب أبو أحمد، **وادي السلام بين الواقع الفعلي والإستثمار المستقبلي**، قسم العلوم المصرفية.

17 - رضا صاحب أبوأحمد،**إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**،دارالفكر للنشر والطباعة والتوزيع، لطبعة الاولى،عمان،الأردن، 2002.

18 - زياد رمضان **مباديء الإستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن،2007.

19 - زياد رمضان محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

20 - زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة الإئتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، القاهرة، 2008.

21 - زياد رمضان،محفوظ جودة،**الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان،الأردن،، 2003.

22 - زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي،**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،لبنان،2003.

23 - سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2008.

24 - سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر،الطبعة الأولى،عمان،الأردن، 2009.

25 - سلمان بوذياب، **إقتصاديات النقود والبنوك،درسة في القود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،بيروت، لبنان، 1996.

26 - سليمان أبو صبحا، **الإدارة المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع شركة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر،2009.

27 - سمير محمد عبد العزيز،**التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**، مكتبه ومطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.

28 - سوزي عدلي ناشد، **الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.

29 - السيد متولي عبد القادر،**إقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر،عمان، الأردن، 2014.

شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية' بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية.

30 - شقيري نوري موسى وأخرون، **إدارة الإستثمار**، دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن، 2012.

31 - شوقي بورقبة، هاجر زرافين،**إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، القدس،الأردن،الطبعة الأولى،2010.

32 - صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

33 - ضياء مجيد، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية ،2001.

34 - طارق الحاج، **مباديء التمويل**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

35 - طارق طه، **إدارة البنوك في ضل العولمة والأنترنت**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

36 - طاهر حيدر حردان، **أساسيات الإستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى،2009.

37 - عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات** ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية ،مصر ،2006.

38 - عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية: عمليات وتقنيات وتطبيقات**، جامعة منتوري للنشر، قسنطينة، الجزائر.

39 - عبد الحميد عبد المطلسب، **السياسات الإقتصادية على مستوى المشروع**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل، القاهرة ، مصر، 2005.

40 - عبد الغفار الحنفي، **إدارة المصارف**،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،مصر،2007.

41 - عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

42 - عبد الغفار حنفي، رسمية قريقاص، **أساسيات الإستثمار والتمويل**، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، مصر،1999.

43 - عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية الإسكندرية،مصر، 2000.

44 - عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية ، الإسكندرية،مصر، 2007.

45 - عبد المطلب عبد المجيد،**إقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية**،الطبعة الأولى،الإسكندرية،مصر.

46 - عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية** دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن،2008.

47 - عقيل جاسم عبد الله ، **تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي**، بيانات النشر، الطبعة الثانية،عمان، الأردن،1999.

48 - علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون العربي**، المنضمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،مصر، 2009.

49 - غازي عبد المجيد الرقيبات، **المصارف والمؤسسسات المالية المتخصصة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2011.

50 - فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**،جدار الكتاب العلمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

51 - قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار: بين النضرية والتطبيق**،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ،2009.

52 - قتيبة عبد الرحمان الغاني،**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**،دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2013.

53 - ماجد أحمد عطا الله،**إدارة الإستثمار**،دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن2011.

54 - مثنى طه الحوري، **اقتصاديات السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

55 - محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي للطباعة للنشر والتوزيع،الإسكندرية، مصر، 2014.

56 - محمد السيد سرايا، **البنوك التجارية**،دار المطبوعات الجا معية، الإسكندرية،مصر،2008.

57 - محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2006.

58 - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المنشات المالية**، دار كتاب لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن 2016.

59 - محمد توفيق سعودي،**الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري**، دار أمين للنشر والطبع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2002.

60 - محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحاذة، **محاسبة المؤسسات المالية وشركات التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2003.

61 - محمد جمال هلالي،عبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،الأردن، 2003.

62 - محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، **دار** الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر، 2005.

63 - محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية: الإستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية**، دار الحامد للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن2008.

64 - محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.

65 - محمد صالح الحناوي، رسمية قرياقص، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية ، مصر، 1996.

66 - محمد كمال عفانة، **إدارة الإئتمان المصرفي**، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2017.

67 - محمد مصطفى السمهوري، **إدارة البنوك التجارية**،دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى،الإسكندرية،مصر، 2013.

68 - محمد مطر، **إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ، عمان، الأردن، 2006.

69 - محمود حامد محمود عبد الرزاق،**اقتصاديات النقود والبنوك الإسلامية**،الدار الجامعية،الطبعة الأولى، مصر، الإسكندرية، 2013.

70 - محمود محمد الداغر، **الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

71 - مروان شموط ، كنجو عبود كنجو، **أسس الإستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة ، مصر،2008.

72 - مصطفى السيد أحمد مكاوي، **الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث العلمية،الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات، 2014.

73 - معراج هواري، حاج سعد عمر، **التمويل التأجيري المفاهيم والأسس**، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2012.

74 - مكرم عبد المسيح باسيلي،**المعاملات المصرفية:المحاسبة والإستثمار وتحليل القوائم المالية**،الناشر المكتبة العصرية، المنصورة،مصر،2008.

75 - منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2012.

76 - منير إبراهيم هندي،**إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة،الإسكندرية،مصر، 1996.

77 - منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2011.

78 - موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحية**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

79 - مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة الإستثمار والمحافظ الاستثمارية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010.

80 - ناضم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، زهدان للنشر، عمان، الأردن،2008.

81 - هشام جابر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

82 - هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.

83 - وجدي محمود حسين، **إقتصاديات النقود والبنوك ومدخل النقود المصرفية في البلدان الناميةوالإقتصاد الإسلامي**، كلية التجارة جامعة المنصورة، مصر، 2002.

ب – الكتب بالغة الأجنبية

1-chrissos،**gillet، decision d investissement**، pearson edition، france2003،

ثانيا: المذكرات

1 - بوزاهر نسرين، **تمويل الإستثمارات السياحية في الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستار في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، دفعة 2005.2006.

2 - بوقموم محمد، **دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، نقودوبنوك مالية ، جامعة 8ماي 1945، قالمه، الجزائر،2004.

3 - حجلة سعيدة حازم، **دور الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تحليل قطاعي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، الجزائر،2010. 2011.

4 - سيف هشام صباح الصخري،**الإئتمان المصرفي ودور التوسع الإئتماني في الأزمات المصرفية**،جامعة مذكرة ماجيستر العلوم المالية والمصرفية، حلب، سوريا 2009.

5 - عبد الكريم بعداش،**الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه،النقود والمالية ، جامعة الجزائركلية العلوم قتصادية وعلوم التسير،الجزائر 2008.

6 - عيسلني ربيع، **دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية**، دراسة حالة ولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإٌتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، بانتة، الجزائر،20122011،

7 - محمود فوزي أحمد لبسخاوي وأخرون،أثر **الإستثمار السياحي على تنوع المنتج السياحي بالتطبيق على الوادي الجديد**، مشروع التخرج الجامعي،2012،جامعة المنوفية كلية السياحة والفنادق قسم الدراسات السياحية،بدون بلد النشر.

ثالثا: المجلات والمنشورات

1 - تحريشي جمانة، مدى إستفادة البنوك التجارية من تطبيق حوكمة البنوك"بنك أبوضبي نموذجا"، مجلة البشائر الإقتصادية،العدد1، مارس،2017،جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

2 - سامية ابريعم، زينب قريوة، **المقاولاتية ومشاريع الإستثمار السياحي في تلصحراء وفق معايير الحوكمة الإجنماعية**، مجلة المال والأعمالJFBE، جوان2017جامعة سكيكدة ، الجزائر.

3 - سعيداني رشيد، **أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الإقتصادية**، دراسة حالة الجزائر،جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد الثالث، العدد2،جوان 2017.

4 - الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، **الإستثمار السياحي ففي المناطق السياحية** ، دراسة حالة ولاية جيجل،ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان: الإستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامةن يومي 26و27 نوفمسر 2014،المركز الجامعي.

5 - عبد العزيز الدغيم وأخرون، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليا ت الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28،سوريا،ا العدد3،أكتوبر، 2006.

6 - عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني ، كباشي حسين قسيمة، **الإستثمار السياحي في محافظة العلا بحث مقدم الى الهيئة العامة للإستثمار والأثار**، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، الرياض، السعودية، 2008.

7 - محمد باولي، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.

رابعا: المواقع الإلكترونية

http://www.staralgeria.net

الملاحق

ملخص الدراسة:

يعد تمويل الإستثمارات السياحية من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من دور فعال في تنمية الإقتصاد الوطني، والهدف من الدراسة هو إبراز مساهمة البنوك التجارية في تمويل ودعم هذه الإستثمارات السياحية من خلال توضيح إجراءات العملية التي تتخذها هذه الأخيرة في منح القروض البنكية وبموجب هذا التمويل تحقق أهداف المنشآت من أرباح وإستمرارية، وبالتالي بلوغ أهداف التنمية وتحقيق التوازن المالي علىإعتبار أن هذه الإستثمارات تعمل على تخفيض معدلات البطالة وتنمية المواهب والمهارات وتشغيل رؤوس الأموال، وما إستخلصناه من الدراسة الميدانية التي شملت بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة -، هو أن هذا البنك يؤدي دورا إيجابيا في تمويل الإستثمارات السياحية وذلك عن طريق منح قروض مختلفة، حيث نقوم بدراسة تحليلية دقيقة تسمح بتقييم مساهمة البنك في تمويل القروض للمستثمرين، وهذا ما يضمن للمشاريع النجاح وإختار الوقت.

الكلمات المفتاحية: الإستثمارات السياحية، البنوك التجارية، التمويل، القروض البنكية.

Résumé

Le financement des investissements touristique est parmi les services très importants des banques commerciales, qui ont un role efficace dans le développement de l’économie nationale. Le but de cette étude est de mettre en évidence la contribution des banques a financer et a soutenir ces investissements, en clarifiant les mesures concréte prises par ces derniere pour l’octroi de prets bancaire. Et a laide de ce financement, les établissements réalisent un profit et assurent la budgétaire. Ces investissement contribuent alors a la réduction le chomage, développement les talents et les compétences, et exploitent le capital. Ce que nous avons appris de l’étude sur le terrain qui comprenait la banque de l’agriculture et de féveloppement rural – agence de guelma – est ce cette banque a un role positif dans le financement des investissement touristique, par l’octroi de divers prêt. Notre étude analytique permet d’évaluer la contribution de la banque pour octroyer des prêt aux investissement, et c’est ce qui assure le succés des projets et fait gagner du emps.

Les mot clés : les investissements touristique, les banque commerciale, le financement, les prets bancaire.